جامعه عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة :العلوم المالية و المحاسبة التخصص : التدقيق ومراقبة التسيير

دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المؤسسة

مقدمة من طرف الطالب :

* زحاف احمد

تحت إشراف :

* د - تمار خديجة

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	شاعة عبد القادر	أستاذ محاضر ا	جامعة مستغانم
مقررا	تمار خديجة	استاذ محاضر ب	جامعة مستغانم
مناقشا	بلهادف رحمة	استاذ محاضر ب	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2020/2019

شكر و تقدير

بعد أن من الله علينا بإنجاز هذا العمل ، فإننا نتوجه إليه الله سبحانه وتعالى أولا وأخرا بجميع ألوان الحمد

والشكر على فضله وكرمه الذي غمرنا به فوفقنا إلى ما نحن فيه راجين منه دوام نعمه وكرمه ، وانطلاقا من

قوله صلى الله عليه وسلم :"من لا يشكر الناس لا يشكر الله "،فإننا نتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى

الأستاذة المشرفة **" تمار خديجة "** ،على إشرافها على هذه المذكرة وعلى الجهد الكبير الذي بذلته معنا ، وعلى

نصائحها القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذه الدراسة، فلها منا فائق التقدير والاحترام ، كما نتوجه

في هذا المقام بالشكر الخاص لأساتذتنا الذين رافقونا طيلة المشوار الدراسي ولم يبخلوا في تقديم يد .

العون لنا

وفي الختام نشكر كل من ساعدنا وساهم في هذا العمل سواء من قريب أو بعيد حتى ولو بكلمة طيبة أو

ابتسامة عطرة .

إهـــداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية

أتقدم بإهداء عملي المتواضع إلى

رمز العطاء وصدق الإيباء ، إلى ذروة العطف والوفاء ، لك أجمل حواء ،أنت أمي الغالية أطال الله عمرك .

الدرع الواقي والكنز الباقي، إلى من جعل العلم منبع اشتياقي، لك أقدم وسام

الاستحقاق إلى ابي أطال الله عمرك .

وإلى رمز الصداقة وحسن العلاقة زملاء الدراسة دفعة 2016/2015

إلى من هم انطلاقة الماضي وعون الحاضر سند المستقبل اللواتي لا عيش بدونهن ولا متعة إلا برفقتهن إخوتي الأعزاء

إلى الزملاء: نهال , مومن , سهام , اسامة , معاذ , هواري

وفي الأخير

يا رب لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا أصاب باليأس إذا فشلت بل ذكرني دائما بأن الفشل هو التجربة الذي تسبق النجاح أمين يا رب العالمين

الفهرس

المحتوى	الصفحة
التشكرات	I
الاهداء	II
قائمة الجداول و الاشكال	III
المقدمة	أ~ج
الفصل الاول : الإطار النظري للتدقيق الداخلي	32-01
المبحث الأول: ماهية التدقيق	03
المطلب الأول: نشأة وتطور التدقيق	03
المطلب الثاني: أهداف التدقيق	06
المطلب الثالث: أهمية التدقيق	10
المبحث الثاني: معايير أنواع وإجراءات التدقيق	11
المطلب الأول: أنواع التدقيق	11
المطلب الثاني: معايير التدقيق	19
المطلب الثالث: إجراءات التدقيق	22
المبحث الثالث: ماهية التدقيق الداخلي	24
المطلب الأول: نشأة ومفهوم التدقيق الداخلي	24
المطلب الثاني: أهمية التدقيق الداخلي	26
المطلب الثالث: واقع تطبيق مهنة التدقيق الداخلي في الجزائر	29
الفصل الثاني: إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية	51-33
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول إدارة المخاطر	35
المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر	35
المطلب الثاني: كيفية التعامل مع الخطر في المؤسسة الاقتصادية	40
المطلب الثالث: أدوار ومسؤوليات عملية إدارة المخاطر	43
المبحث الثاني: مساهمة التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر	44
المطلب الأول: تدقيق إدارة المخاطر	44
المطلب الثاني: التدقيق الداخلي وتقييم المخاطر	47

المطلب الثالث: التدقيق الداخلي و دوره في إدارة المخاطر	49
الفصل الثالث: مقارنة بين دراسات سابقة في مجال إدارة المخاطر	61-52
المبحث الأول: الدراسات العربية	54
المبحث الثاني: الدراسات الأجنبية	58
المبحث الثالث: تعليق على الدراسات	61
الخاتمة	64-62
المراجع	69-65
ملخص الدراسة	/

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال:

الشكل	اسم الشكل	الصفحة
الشكل رقمI-01	الأهداف التقليدية لمدقق الحسابات.	08
الشكل رقمI-02	الأطراف الطلبة لنتائج التدقيق	11
الشكل رقمII-01	عملية ادارة المخاطر	37
الشكل رقم II-02	نموذج معهد المدققين الداخليين لتسيير عملية ادارة المخاطر	46
الشكل رقم II-03	الأدوار المختلفة للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر	50

قائمة الجدول:

الجدول رقم I-01	مراحل تطور أهداف وإجراءات التدقيق	09
الجدول رقم I-02	أوجه الاختلاف بين التدقيق الخارجي والداخلي	16
الجدول رقم II-01	أهداف إدارة المخاطر	39
الجدول رقم II-02	نموذج تحليل الخطر	41
الجدول رقم II-03	الأدوار والمسؤوليات عن عملية إدارة المخاطر	43
الجدول رقم II-04	تحليل البيئة الداخلية تحليل (swot)	47

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

إن الفضائح الاقتصادية التي هزت الشركات العملاقة في اقتصاديات العالم وما تبعه من حالات الإفلاس والانهيار، كان لها أثرا بالغا على بيئتي الاقتصاد والأعمال، فتشهد هذه الأخيرة تطورات سريعة بالغة الأهمية على المؤسسات الاقتصادية في العالم، وهذا ما يهدد استقرارها ويجعلها عرضة لمختلف المخاطر التي تواجهها في تحقيق أهدافها، ففي القرن الواحد والعشرين انهارت شركات في سابقة خطيرة مثل شركة (Enron) للطاقة أحدثت تطورات هائلة في التدقيق الداخلي من مفهومه التقليدي الذي يهدف إلى اكتشاف الأخطاء والتلاعب والغش إلى المفهوم الحديث الذي يهدف لتوسيع نطاق عمل المدقق الداخلي إلى التنبؤ بهذه الأخطاء، بالإضافة إلى تقييم وتحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية، فهذا الأخير يعتبر أحد أهم الإجراءات التي تتخذها المؤسسة في مواجهة المخاطر والحد منها، حيث أن وضع نظام رقابة داخلية يمتاز بالكفاءة والفعالية، ويتم تطبيقه من قبل الأفراد والإدارة مما يشكل حماية للمؤسسة من المخاطر التي تواجهها، ويقلل من احتمالية التعرض للمخاطر إلى أدنى حد ممكن ومما لاشك فيه أن دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية هو نقطة الارتكاز للمدقق الداخلي عند إعداده لبرنامج التدقيق.

أصبح الشغل الشاغل للمؤسسات والتحدي الأساسي الذي يواجه الإدارة هو تحديد وتقييم حجم عدم التأكد والبحث عن أساليب جديدة لمعالجة المخاطر وإدارتها، لمساعدة المؤسسة في تحقيق أهدافها فإذا كان الدخول في المخاطرة المقصود به الحصول على أرباح أعلى، فان عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة صحيحة قد يؤدي إلى فقدان العوائد والفشل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.

على هذا الأساس، يبرز دور التدقيق الداخلي في تزويد المؤسسات الاقتصادية بالمعلومات والتقارير التي تؤكد أن الأخطار التي تتعرض لها هذه الأخيرة قد تم فهمها وإدارتها والتحكم فيها بشكل يسمح بالتنبؤ والكشف عن الأخطاء والانحرافات المحتملة.

1- إشكالية البحث:

تهتم الدراسات المعاصرة بالمخاطر وكيفية التحكم فيها، استنادا إلى إجراءات الرقابة عليها ودور التدقيق الداخلي في إدارتها. على هذا الأساس ومما سبق ذكره يمكن بلورة الإشكالية محل الدراسة كالتالي :

كيف يمكن للتدقيق الداخلي المساهمة في إدارة مخاطر المؤسسة الاقتصادية ؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما واقع التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية؟

- كيف يمكن للمؤسسة الاقتصادية إدارة المخاطر التي تواجهها؟

- كيف يساهم التدقيق الداخلي في التحكم في المخاطر التي تواجهها المؤسسة الاقتصادية؟

2- الفرضيات:

يتطلب تحليل الإشكالية والإجابة عن الأسئلة الفرعية اختبار صحة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** التدقيق الداخلي وظيفة ضرورية لجميع المؤسسات الاقتصادية يعمل على تدعيم نظام الرقابة الداخلية .

- الفرضية الثانية: تقوم المؤسسة الاقتصادية بإدارة مخاطرها بتحديد وتقييم نوع الخطر اعتمادا على مخطط منهجي معد مسبقا.

- الفرضية الثالثة: يساهم التدقيق الداخلي في التحكم في المخاطر بتقديم خدمات استشارية للإدارة.

3- أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- حداثة موضوع إدارة المخاطر داخل المؤسسة الاقتصادية؛

- اعتبار التدقيق الداخلي أحد الركائز في تفعيل إدارة المخاطر التي تساهم في إضافة قيمة للمؤسسة

4- أهداف البحث :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية: - إلقاء الضوء على مفهوم التدقيق الداخلي وأهميته؛

- التعرف على واقع التدقيق في المؤسسة الاقتصادية؛

- التعرف على الدور الذي تلعبه وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية؛

- التعرف على المخاطر التي تواجهها المؤسسة الاقتصادية وكيفية إدارتها؛ كشف الصعوبات التي تعرقل سير مهمة التدقيق الداخلي .

- معرفة الدور الذي يساهم به المدقق الداخلي في إدارة المخاطر

5- أسباب اختيار الموضوع:

- الدافع الشخصي للبحث في هذا الموضوع؛

- معرفة مدى تطور مهنة التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

- الاهتمام المتزايد بإدارة المخاطر من قبل الباحثين و الدارسين؛ موضوع حديث يواكب التطورات المتسارعة في بيئة الأعمال .

6- المنهج المتبع:

في دراستنا لهذا الموضوع تم إتباع المنهج الوصفي والتحليلي . بالنسبة للجزء النظري اعتمدنا على المنهج الوصفي لمعرفة المفاهيم الأساسية للتدقيق الداخلي و إدارة المخاطر وقمنا بإتباع دراسة نوعية تعتمد على استراتيجية دراسة حالة ،حيث قمنا الاعتماد على المنهج التحليلي لدراسة استطلاعية بهدف جمع البيانات المتعلقة بموضوع دراستنا ، وقد استخدمنا أدوات لجمع البيانات ومن أهمها المقابلة كأداة رئيسية في البحث.

7- هيكلة البحث :

بهدف إلمامنا بجميع جوانب الموضوع ، و كذا محاولة منا الإجابة على الإشكالية ولتحقيق أهداف البحث اعتمدنا في دراستنا إلى تقسيم الموضوع إلى فصلين نظريين وفصل يمثل مقارنة لدراسات سابقة في مجال التدقيق و ادارة المخاطر .

حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للتدقيق من خلال ثلاث مباحث: المبحث الأول تناولنا فيه ماهية التدقيق، أما في المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى أنواع، معايير وإجراءات التدقيق أما المبحث الثالث والأخير فقد تم التعرف على ماهية التدقيق الداخلي. أما الفصل الثاني إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية قسمناه إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول مفاهيم أساسية في إدارة المخاطر أما الثاني مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في حين قمنا في الفصل الثالث بعملية مقارنة لدراسات سابقة في نفس المجال .

الفصل الأول

الإطار النظري للتدقيق الداخلي

تمهيد:

يعد التدقيق الداخلي أداة من الأدوات التي تساعد المؤسسة على بلوغ أهدافها ، حيث تعمل على تقييم أداء أنشطتها المختلفة المحاسبية ، المالية والتشغيلية، الأمر الذي جعل التدقيق الداخلي يلعب دورا مهما في مساعدة إدارة المؤسسة على مسؤولياتها المختلفة.

وفي ظل التطورات الراهنة وكبر حجم المؤسسات وتنوع أنشطتها زادت حاجة المؤسسة إلى اعتماد وظيفة التدقيق الداخلي، تتوفر فيها مجموعة من المعايير المؤهلة، هذه الوظيفة تساعد إدارة المؤسسة على تطبيق سياساتها وإجراءاتها وبلوغ أهدافها بكفاءة وفعالية ، فأصبح التدقيق الداخلي أداة في يد المؤسسة تستعملها في الكشف عن مواطن الاختلال، وتنبيه إدارة المؤسسة بما قد تواجهه من أخطار وما يتاح أمامها من فرص .

وللإلمام أكثر بالموضوع ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية التحقيق، حيث سنحاول في هذا المبحث التعرف على التطور التاريخي للتدقيق، نشأة ومفهوم التدقيق، أهمية التدقيق.

المبحث الثاني: في هذا المبحث سنتطرق إلى أنواع التدقيق، معايير التدقيق، إجراءات التدقيق.

المبحث الثالث: في هذا المبحث سنتطرق الى واقع تطبيق مهنة التدقيق في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية التدقيق

يعتبر التدقيق من الوسائل المهمة لإدارة المؤسسات للتأكد والتحقق من التزام الوحدات الإدارية بالسياسات المحاسبية وغير المحاسبية المالية، والإدارية، والتشريعات والأنظمة المالية وكامل السياسات العامة المتبعة وسنحاول التطرق في هذا المبحث إلى نشأة ومفهوم التدقيق وتطوره، أهداف وأهمية التدقيق.

المطلب الأول: نشأة وتطور التدقيق

يمكننا القول أن مهنة تدقيق الحسابات قديمة منذ عصر الفراعنة واليونان و الرومان كذلك في العصور اللاحقة كان هناك دور لتدقيق الحسابات عندما عين سيدنا يوسف عليه السلام أمينا على خزائن مصر.

1). نشأة وتطور التدقيق:

تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية والمالية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته، والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع الذي أنتجها والتي تعبر عنه، وقد ظهرت هذه الحاجة أولا لدى الملوك والأباطرة والحكومات وأصحاب الملكية للمؤسسات والأنشطة التي توضع مسؤولية تسييرها وتحقيق الأهداف منها تحت سلطة الولاة أو أي طرف آخر يكلف بذلك[1].

تدل الوثائق التاريخية أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة، وكان المدقق يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها، في الساحات العامة، وهكذا نجد أن كلمة التدقيق audit مشتقة من الكلمة اللاتينية audire ومعناها يستمع[2].

1-1-قبل سنة 1500 م :

ما يعرف عن المحاسبة في هذه الفترة أنها كانت مقتصرة على الوحدات الحكومية وكذا المشروعات العائلية، وكان الهدف من خلالها هو الوصول إلى الدقة، ومنع حدوث أي تلاعب أو غش بالدفاتر المحاسبية وكان المحقق خلال هذه الفترة يكتفي بالاستماع للحسابات التي كانت تتلى عليه، على أن يقف على مدى صحة هذه المعلومات بناءا على تجربته[3].

1ناصر دادي وعبد الرحمن بابنات، **التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، دار المحمدية العامة، الجزائر 2008،ص8.

2خالد أمين عبد الله،**علو تدقيق الحسابات(الناحية النظرية و العلمية)**،الطبعة الأولى، الجامعة المفتوحة طربلس،2003،ص21.

3حازم هاشم الالوسي، **الطريق إلى علم المراجعة و التدقيق(المراجعة نظريا)**،الطبعة الأولى، الجامعة المفتوحة طربلس ،2003،ص21.

1 -2 -من 1500 حتى 1850م:

لم يتغير هدف التدقيق خلال هذه الفترة عن الفترة السابقة، إذ اقتصر على اكتشاف الغش والتلاعب والتزوير في الدفاتر المحاسبية، غير أنها شهدت ما يسمى بانفصال الملكية، وهو ما زاد من الحاجة إلى المدققين ورغم ذلك بقيت ممارسة التدقيق بصفة تفصيلية[1].

1 - 3-من 1850 حتى 1905م:

شهدت هذه الفترة ظهور الثورة الصناعية في المملكة المتحدة، والانفصال التام بين الملكية والتسيير، وفي أواخر هذه الفترة أصبح المدققين يعتمدون على نظام الرقابة الداخلية، وكانت أهداف التحقيق في هذه الفترة تقتصر على اكتشاف الغش والتلاعب والأخطاء في تطبيق مبادئ المحاسبة[2].

1- 4 -من 1905 حتى 1960م:

اعتمد المحققين في هذه الفترة على أنظمة الرقابة الداخلية بشكل كلي في عملية التدقيق، وفي أواخر هذه الفترة ظهر ما يسمى بأسلوب العينات الإحصائية في عمليات التحقيق، أما الهدف الرئيسي في هذه الفترة كان إعطاء رأي فني محايد حول عدالة القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي ونتائج أعمال الشركات[3].

1- 5 -الفترة ما بعد 1960: تأكد في المرحلة ما يلي[4]:

-الهدف الرئيسي للتدقيق هو إبداء الرأي في صحة وعدالة القوائم المالية؛

-زاد الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية؛

-زاد الاهتمام بالأساليب العلمية مثل استخدام الأسلوب الرياضي والتحليل المالي وخرائط التدفق والعينات الإحصائية وبحوث العمليات؛

2) مفهوم التدقيق:

هناك تعاريف مختلفة للتدقيق أهمها ما يلي:

---

[1] احمد حلمي جمعة، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 7.

[2] ادريس عبد السلام الشتوي، **المراجعة معايير و إجراءات**، دار النهضة، بيروت، لبنان، 1996، ص14-15.

[3] Lionol colline&Gérard valine audite et control interne 3eme édition paris économie paris 1986 p05

[4] نبيل حمادي، **التدقيق الخارجي كألية لتطبيق حكومة الشركات** (دراسة حالة مجمع صيدال بالجزائر العاصمة)، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشودة، الشلف جامعة حسيبة بن بوعلي، 2008، ص39.

2 - 1). تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية:|

"التدقيق عملية منظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعة ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية "[1].

من خلال هذا التعريف نستخلص النقاط التالية:

التدقيق هو عملية منتظمة وممنهجة، تقوم على تقييم موضوعي خالية من ذاتية المدقق؛

تكون النتائج المتوصل إليها من خلال عملية التدقيق مبررة بمجموعة من الأدلة والقرائن ثم توصيل النتائج إلى الأطراف المعنية.

2 - 2). تعريف منظمة العمل الفرنسية:

"التدقيق هو عبارة عن مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم وتقدير مصداقية وفعالية النظم والإجراءات المتعلقة بالتنظيم"[2].

نستخلص من هذا التعريف أن:

تنفذ عملية التدقيق من طرف شخص مهني يقوم بتقييم مدى صدق وفعالية مختلف الأنظمة والإجراءات باستخدام تقنيات وأدوات مختلفة.

2- 3). يعرفه إيهاب نظمي إبراهيم: التدقيق هو عملية تجميع وتقييم الأدلة المتعلقة بالمعلومات لتحديد وإعادة تقرير يتضمن درجة المطابقة بين المعلومات والمعايير المعتمدة، والتدقيق يجب أن يتم تنفيذه من قبل جهة كفؤة ومستقلة[3].

2- 4). تعريف نواف محمد عباس الرماحي: التدقيق يمثل الإجراءات التي يتبعها شخص مستقل مؤهل محايد لتجميع وتقييم الأدلة الثبوتية حول معلومات مكيمة (معلومات عن طريق كميات أو مبالغ) تعود إلى

---

[1] محمد سمير الصبان، **الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية والممارسة**، الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،1993ص17.

[2] طواهر محمد التوهامي، ومسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات (الأطر النظري و الممارسة التطبيقية)**،الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،2005،ص9.

[3] إيهاب نظمي إبراهيم، **التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطوير**،الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الإسكندرية، مصر ،2009، ص17.

منشأة معينة وذلك لغرض القيام بأخذ القرار المناسب حول رأيه في درجة العلاقة الموجودة بين هذه المعلومات والأسس والقواعد التي يجب إتباعها من قبل المنشاة وذلك للوصول إلى قرار نهائي حول هذه المعلومة المكيمة[1].

استنادا إلى ما تم سرده في التعاريف السابقة نلاحظ أن هذه التعاريف ركزت على النقاط التي يتمحور حولها التدقيق وهي:

-الفحص: ويقصد به التأكد من صحة قياس العمليات وسلامتها، والتي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها أي فحص القياس الحسابي للعمليات المالية الخاصة بالنشاط المحدد للمؤسسة.

التحقق: يقصد به إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية، كتعبير سليم لأعمال المؤسسة عن فترة مالية معينة، وكدلالة على وضعها المالي في نهاية الفترة.

التقرير: ويقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق وإثباتها في تقرير يقدم إلى من يهمه الأمر داخل المؤسسة وخارجها، وهو ختام عملية التدقيق حيث يبين فيه المحقق رأيه في القوائم المالية ككل، ومن حيث تصويرها لمركز المؤسسة المالية وبيان عملياتها بصورة سليمة وهادفة[2].

المطلب الثاني: أهداف التدقيق

إن الأهداف المرجوة من عملية التدقيق تختلف تبعا للتغيرات التي مرت بها بيئة الأدلة الداخلية والخارجية للمنشأة، إذا كانت عمليات التحقيق سابقا وسيلة لاكتشاف ما قد تحتويه الدفاتر والسجلات من أخطاء وغش وتلاعب وتزوير إضافة إلى التأكد من الدقة الحسابية للدفاتر والسجلات دون إبداء رأي فني محايد إلى أن أصبح من أهم واجبات المدقق في العصر الحالي القيام بمراجعة انتقادية منظمة للدفاتر والسجلات وإصدار رأي فني محايد[3]

[1] نواف محمد،عباس رماحي ، **مراجعة المعاملات المالية**، الطبعة الأولى،دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن،2009،ص15.

[2] عبد الرحمن بابنات،ناصر دادي عدون،مرجع سابق ذكره ،2008،ص23.

[3] إيهاب نظمي إبراهيم،مرجع سابق ذكره ،2009،ص18.

2 - 1). أهداف تقليدية، تنقسم بدورها إلى:

2 - 1 - 1). أهداف مباشرة (رئيسية):

- التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المسجلة والمثبتة بالدفاتر والسجلات ومدى الاعتماد عليها؛

- إبداء رأي فني محايد يستند إلى أدلة وقرائن قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية التي تعدها ادارة المؤسسة لما هو مقيد بالدفاتر والسجلات ومدى دلالة تلك القوائم على نتائج أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة وحقيقة مركزها المالي في نهاية تلك الفترة.

2 - 1 - 2). أهداف غير مباشرة (تبعية أو ثانوية)، نذكر منها:

- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو تزوير؛

تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والتزوير عن طريق تدعيم أنظمة الرقابة الداخلية بالمؤسسة وما تحدثه زيارات مراقب الحسابات المفاجئة من أثر في نفوس العاملين بها؛

- اعتماد القائمين على إدارة المنشأة على الحسابات التي تمت مراجعتها في تقرير ورسم السياسة الإدارية الحاضرة والمستقبلية واتخاذ القرارات على أساس من البيانات المحاسبية التي اطمأنت إلى صدقها وسلامتها؛

- طمأنة من يطلعون على الحسابات الختامية والميزانية المنشورة والمرفق بها تقرير مراقب الحسابات كالدائنين وحملة السندات وتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة لاستثمار أموالهم؛

- اعتماد الفحص الضريبي على الحسابات التي قام بمراجعتها مراقب موثوق به وتقليل الإجراءات الروتينية أثناء الفحص ومعاونة مصلحة الضرائب إذا قدم المراقب تقريره الضريبي كاشفا عن المخالفات الضريبية؛

- يعاون المراقب المؤسسة في ملء الاستمارات وتقديم التقارير المختلفة إلى الهيئات الحكومية والرقابية كالجهاز المركزي للإحصاء والمؤسسة العامة والوزارات التابعة لها الوحدة الاقتصادية.[1]

يمكن حصر هذه الأهداف التقليدية لمدقق الحسابات في الشكل التالي:

[1] نواف محمد عباس الرماحي، مرجع سابق ذكره،2009ص،21.

-زيادة الاهتمام بالأزمات المالية خاصة مع مطلع الثمانينات من القرن الماضي والأزمات الناتجة عن الفساد والرشوة وسوء التسيير، وظهر ما يسمى بمصطلح حوكمة الشركات، حيث اعتبرت التحقيق من آليات تطبيقها.

الشكل رقم (I-1): الأهداف التقليدية لمدقق الحسابات.

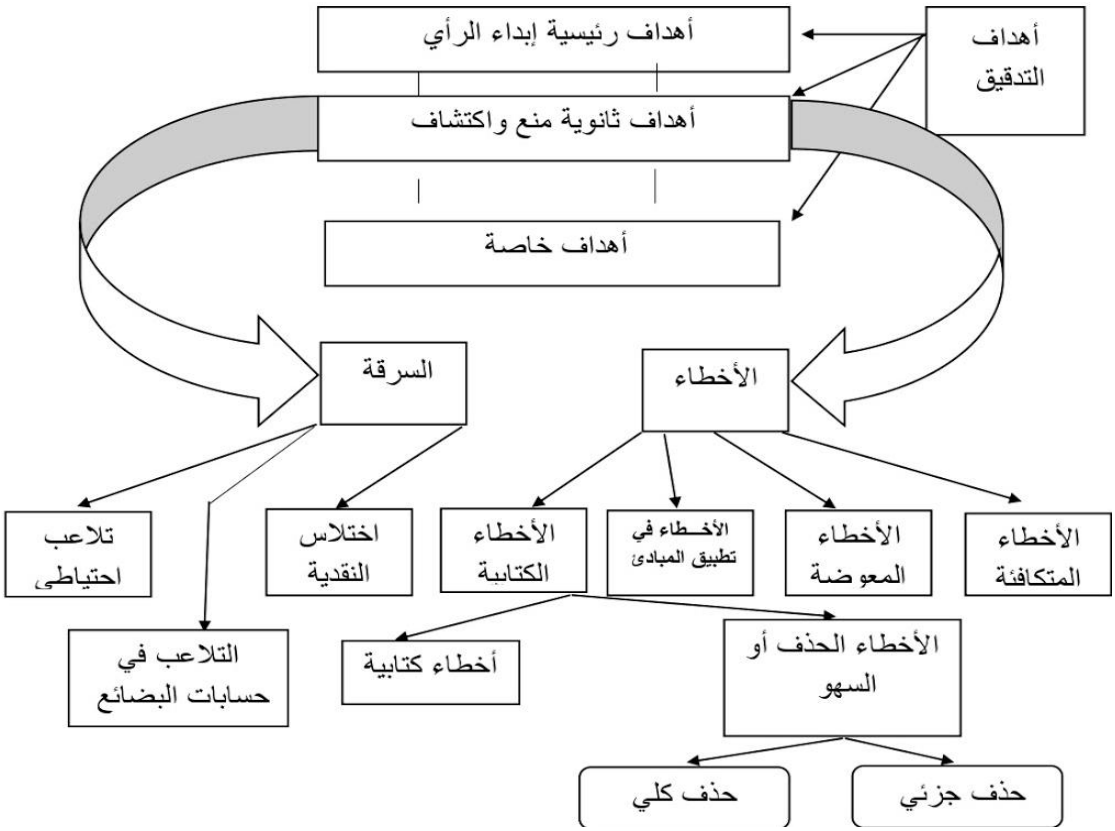

المصدر: مصطفي يوسف كافي، تدقيق الحسابات في ظل البيئة الإلكترونية واقتصاد المعرفة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2014، ص 21.

3-2). أهداف الحديثة المتطورة، نذكر منها:

- مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها والتعرف على ما حققته من أهداف ودراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى الهدف المرسوم؛

- تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ما كان مستهدف منها؛

- تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق محو الإسراف في جميع نواحي النشاط بالمشروع؛

- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.[1]

[1] نواف محمد عباس الرماحي، مرجع سابق ذكره،2009،ص21.

الجدول رقم (I-1): يوضح مراحل تطور أهداف وإجراءات التدقيق:

الفترة	الهدف من التدقيق	مستوى التحقق أو الفحص	أهمية الرقابة الداخلية
ما قبل العام 1850م	اكتشاف الغش والاختلاس	تفصيلي	غير مهمة
ما بين 1850- 1905م	اكتشاف الغش و الخطأ و الاختلاس	بعض الاختبارات تفصيلى مبدئي	غير مهمة
ما بين 1905-1933م	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش والأخطاء	فحص اختباري تفصيلي	درجة اهتمام بسيطة
ما بين 1933- 1940	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش والأخطاء	اختباري	بداية الاهتمام
ما بين 1940- 1960	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش والأخطاء	اختباري	اهتمام قوي و جوهري
ما بين 1960- حتى الآن	مراقبة الخطط، تقييم نتائج الأعمال، تحقيق الرفاهية الاجتماعية وغيرها	اختباري	اهمية جوهرية للبدء بعملية التدقيق

المصدر: مصطفي يوسف كافي، مرجع سابق ،2014، ص 20.

من خلال الجدول (I-1): نلاحظ أن هناك تطور في إجراءات التدقيق اختلفت مع مرور الوقت لتتماشى مع التغيرات الحاصلة في مهنة التدقيق.

المطلب الثالث: أهمية التدقيق

يعتبر التحقيق وسيلة تخدم العديد من الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة وخارجها ولا يعتبر غاية بحد ذاتها، حيث أن القيام بعملية التدقيق يجب أن تخدم العديد من الفئات التي تجد لها مصلحة من التعرف على صدق وصحة المركز المالي للمؤسسة.

الأطراف المعنية بأهمية التدقيق نذكر منها:

• إدارة المنشاة: يعتبر التدقيق مهم لإدارة المشروع حيث إن اعتماد الإدارة في عملية التخطيط واتخاذ القرارات الحالية والمستقبلية والرقابة على التدقيق يجعل من عمل المدقق حافز للقيام بهذه المهام كذلك يؤدي تدقيق القوائم المالية إلى توجيه الاستثمار لمثل هذه المنشاة.[1]

• البنوك: تعتمد البنوك التجارية والصناعية على القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة عند فحصها للمراكز المالية للمشروعات التي تتقدم بطلب قروض وتسهيلات ائتمانية منها، كذلك نجد رجال الاقتصاد يعتمدون على هذه القوائم في تقديرهم للدخل القومي وفي التخطيط الاقتصادي.[2] المستثمرون: أدى ظهور الشركات والمصانع الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية واروبا بعد الحرب العالمية الثانية وتوزيع رأسمالها على أعداد كبيرة من المساهمين وانفصال الملكية عن إدارة الشركة، مما جعل الحاجة ماسة إلى تعيين مدقق حسابات قانوني مستقل ومحايد بحيث يطمئن المستثمرون بأن أموالهم سوف لن تتعرض للاختلاس والسرقة نتيجة قيام المدقق بمراقبة

تصرفات إدارة الشركة والتأكد من عدم انتهاك عقد الشركة الأساسي وقانون الشركات.[3]

• الجهات الحكومية: تعتمد الجهات الحكومية على القوائم المالية المدققة في الكثير من الأغراض مثل الرقابة والتخطيط، فرض الضرائب، منح القروض والدعم لبعض النشاطات بالإضافة إلى المؤسسات القانونية تعتمد على القوائم المالية المدققة في حالة نشوب خلاف بين المنشاة وأي طرف آخر.[4]

---

[1] مصطفى يوسف كافي، **تدقيق الحسابات في ظل البيئة الإلكترونية و اقتصاد المعرفة** ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ،الأردن، 2014،ص22-23.

[2] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق ذكره، ص8.

[3] يوسف محمد جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق**، الوارق للنشر و التوزيع،عمان،الأردن،2000 ،ص6.

[4] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق ذكره،ص9.

الشكل رقم (I-2): يوضح الأطراف الطلبة لنتائج التدقيق :

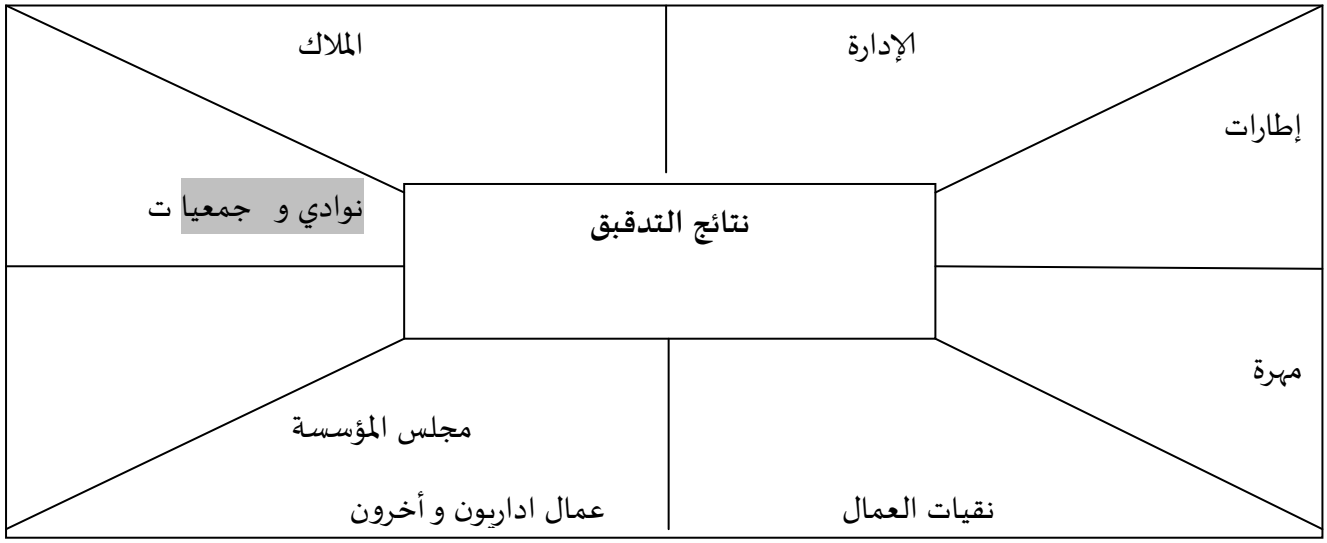

المصدر: محمد بوتين: المراجعة ومراقبة الحسابات بين النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية،أكتوبر2003،ص10.

المبحث الثاني: معايير أنواع وإجراءات التدقيق

لقد كان لتطور الأحداث والأعمال الاقتصادية في العصر الحديث، وظهور الثورة الصناعية أثر كبير على المجالات الاقتصادية من حيث تنظيم ونشاط منظمات الأعمال حيث ظهرت الشركات الكبيرة والإدارات ذات الخبرة المهنية، وبرزت الحاجة لضرورة وجود عدة معايير وإجراءات للتدقيق، كما برزت أنواع جديدة للتدقيق، وذلك لسد الاحتياجات المتزايدة لسوق العمل.

المطلب الأول: أنواع التدقيق

هناك أنواع متعددة للتدقيق تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إليها من خلالها، ولكن مستويات الأداء التي تحكم جميع الأنواع واحدة، وبوجه الإجمال يصنف التدقيق حسب وجهات النظر المختلفة إلى ما يلي:[1]

[1] نواف محمد عباس الرماحي، مرجع سابق ذكره،ص16.

1-من حيث نطاق عملية التدقيق: scope of audit

1 - 1) التدقيق الكامل:

سابقا كان حجم المشروعات صغيرا لذا كانت عملية التدقيق تمتد إلى جميع العمليات المسجلة بالدفاتر والسجلات للتحقق من سلامة تسجيل القيود المحاسبية وعدم وجود أخطاء أو غش وضمان إتباع الأصول والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ومع تطور حجم المشروعات و تعدد عملياتها أصبح تدقيق العمليات جميعها يتطلب نفقات باهظة و جهدا ووقتا كبيرا فاتجه التفكير نحو التدقيق الاختياري الذي يتمثل في فحص بعض العمليات بشكل دقيق وشامل دون غيرها وذلك في مواعيد يحددها المدقق نفسه كأن يدقق مشتريات شهر معين ومبيعات شهر آخر وهكذا، أي باستخدام الأساليب الإحصائية لتحديد نطاق التحقيق خصوصا وان مع اتساع حجم المشروعات بدأ الاهتمام بتصميم أنظمة سليمة للرقابة و الضبط الداخلي مما يحقق رقابة داخلية على التصرفات المالية و يوفر حدا أدنى من الدقة الحسابية ويمنع حدوث الأخطاء أو الغش و لذا يجب على المدقق قبل أن يبدأ بعمله القيام بفحص دقيق لنظام الرقابة الداخلية في المشروع للتأكد من سلامة هذا النظام ومدى الاعتماد عليه حيث أن ذلك الفحص يؤدي إلى توسيع نطاق عملية التدقيق او الاكتفاء بتدقيق بعض العمليات بشكل يطمئن معه إلى سلامة تسجيل وتصنيف العمليات المالية في الدفاتر و السجلات.[1]

2-1) التدقيق الجزئي:

هو تدقيق جزء محدد من عمليات المشروع وذلك بتكليف خطي من قبل إدارة المشروع كأن تتفق الإدارة مع المدقق على تدقيق مستندات عملية معينة أو فحص عمليات جزء محدود من الفترة المالية أو فحص عمليات قسم من أقسام المشروع.

[1] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق ذكره،ص36.

تكون مسؤولية المدقق محدودة بنطاق عملية التدقيق فقط وفيما قدم إليه من بيانات ومعلومات لذا يجب تحديد نطاق المراجعة الجزئية كتابة مع الجهة التي تكلف المدقق بهذه العملية وعلى المدقق أن يبين في تقريره النتائج التي وصل إليها خلال عملية التدقيق.[1]

2: من حيث الوقت الذي تتم فيه عملية التدقيق: timing of audit

2-1) التدقيق النهائي:

يرتبط التدقيق النهائي بإعداد الحسابات في نهاية الفترة، عليه يعد مناسبا للمنشأة الصغيرة والمتوسطة الحجم ومن ميزاته ضمان عدم حدوث أي تعديل البيانات بعد تحقيقها، وتخفيض احتمالات السهو من جانب المدقق ومساعديه، أو حدوث ارتباك في العمل لعدم تردده على المؤسسة، ولكن يؤخذ عليه احتمالات كثيرة مثل تأخر النتائج وعدم اكتشاف الغش والأخطاء والتلاعب وأحيانا يستخدم مصطلح المراجعة الكاملة " لهذا النوع من التدقيق.[2]

وان تمت في نهاية العام فقط ولم تتم خلاله فإن هذه العملية يشوبها بعض العيوب مثل احتمال عدم اكتشاف أخطاء أو غش او تجاوزات حدثت خلال العام كما أنها قد تستمر لفترة طويلة تؤخر إعداد القوائم المالية في موعد مناسب كما أنها قد لا تتم بصورة دقيقة ووافية ويلاءم هذا النوع من التدقيق المشروعات الصغيرة التي يمكن تدقيق حساباتها في فترة قصيرة.[3]

2 - 2) التدقيق المستمر:

وفي هذه الحالة تتم عمليات الفحص واجراء الاختبارات على مدار السنة المالية للمنشأة وعادة ما يتم ذلك بطريقة منتظمة ووفقا لبرنامج زمني محدد مسبقا، مع ضرورة اجراء مراجعة أخرى بعد اقفال الدفاتر في نهاية السنة المالية للتحقق من التسويات الضرورية لإعداد القوائم المالية الختامية.

وفي الواقع تعمل المراجعة المستمرة على معالجة العيوب والانتقادات التي وجهت إلى المراجعة النهائية، ومن ثم يمكن حصر المزايا التي يقدمها أسلوب المراجعة المستمرة في النقاط التالية:[4]

---

[1] نواف محمد عباس الرماحي، مرجع سابق ذكره،ص24.

[2] زاهدة توفيق سواد، **مراجعة الحسابات و التدقيق**، الطبعة الاولى،دار الراية،عمان،الأردن،2009،ص218.

[3] نواف محمد عباس الرماحي، مرجع سابق ذكره،ص25-26.

[4] محمد سمير الصبان، مرجع سابق ذكره،ص52.

• تساعد المراجعة المستمرة على زيادة نطاق الفحص وتفصيلاته؛

• تعمل هذه المراجعة على اكتشاف الأخطاء او التلاعب بطريقة سريعة، مما يؤدي إلى انخفاض احتمالات التلاعب والأخطاء بسبب تردد المراجع وموظفيه على المنشاة بطريقة مستمرة اثناء الفترة المحاسبية كما تعمل هذه الطريقة على تصحيح الأخطاء أولا بأول وتقلل من فرص التلاعب؛

• تؤدي استخدام المراجعة الى انجاز اعمال الحسابات أولا بأول وذلك لتمكين المراجع من القيام بعملية الفحص بعد ذلك مباشرة؛

• تساعد المراجعة المستمرة على الانتهاء من عملية الفحص بعد انتهاء السنة المالية بفترة وجيزة مما يساعد على العرض المبكر للحسابات الختامية والميزانية العمومية.[1]

3: التدقيق من حيث الهيئة التي تقوم بعملية التدقيق staff of audit

3-1). التدقيق الداخلي:

لا تعتمد المشروعات كبيرة الحجم على خدمات المدقق الخارجي بصورة نهائية ولذا فإنها تنشئ لديها قسما للتدقيق يقوم بتدقيق جميع عمليات المشروع ودفاتره ومستنداته بواسطة موظفين تابعين له، والهدف من ذلك هو اكتشاف الأخطاء والغش ومعالجتها بالإضافة إلى رفع الكفاية الإنتاجية أو كفاية الأداء ومحو الإسراف والضياع والإشراف على تقديم البيانات المالية للإدارة لإستخدامها في التخطيط واتخاذ القرارات.

3- 2) التدقيق الخارجي:

انه الفحص الانتقادي المحايد لدفاتر وسجلات المنشأة ومستنداتها بواسطة شخص خارجي (المراجع الخارجي) حيث لا توجد علاقة أمرية بينه وبين إدارة المنشأة، بل أحيانا تكون هناك علاقة استشارية عبارة عن تقديم استشارات إدارية لإدارة المنشأة في شكل نصائح ليست بصانعة، يتم الفحص بموجب عقد وتحدد على حسب كمية العمل المنجز والوقت المستغرق وقوة وضعف نظام الرقابة الداخلية،

الهدف من التدقيق هو إبداء الرأي الفني المحايد عن صدق وعدالة التقارير المالية للمنشأة خلال فترة معينة لزيادة الثقة فيها.

هناك العديد من أوجه التشابه والتكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي تتمثل في الاتي:

[1] يوسف محمد جربوع، مرجع سابق ذكره،ص16.

أ- كل منها يمثل نظام محاسبي فعال يهدف إلى توفير المعلومات الضرورية والتي يمكن الثقة فيها والاعتماد عليها في إعداد تقارير مالية نافعة.

ب- كل منها يتطلب وجود نظام فعال للوقاية الداخلية لمنع أو تقليل حدوث الأخطاء والتلاعب والغش.

كما يوجد أيضا تعاون بينها يمكن توضيحه في النقاط التالية:

- وجود نظام جيد للتدقيق الداخلي يعني إقلال المدقق الخارجي لكمية الاختبارات التي يقوم بها عند الفحص، وبالتالي توفير وقت وجهد المدقق، فضلا عن كفاءة النظام الكلي للتدقيق.

- إن وجود نظام التدقيق الداخلي لا يغني عن التدقيق الخارجي وهذا يؤكد صفة التكامل. وعلى الرغم من التشابه والتعاون والتكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، إلا أن هناك اختلافات بينهما يمكن إيجازها في ما يلي:

• من حيث الهدف؛

• من حيث العلاقات بالمنشاة؛

• من حيث نطاق وحدود العمل؛

• من حيث التوقيت المناسب للأداء. وذلك كما يوضحها الجدول التالي:[1]

[1] زاهدة توفيق سواد، مرجع سابق ذكره،ص213-214.

الجدول رقم (I-2)يوضح أوجه الاختلاف بين التدقيق الخارجي و الداخلي:

	البيان	التدقيق الخارجي	التدقيق الداخلي
1	الهدف من التدقيق.	1)كفاءة الإدارة في الاستغلال الموارد المتاحة لديها. 2)اكتشاف التلاعب و الأخطاء و الغش 3)إبداء الرأي في الصحة و سلامة القوائم المالية .	1)خدمة الإدارة عن طريق التحقق من سلامة البيانات المقدمة في النظام المحاسبي. 2)اكتشاف ومنع الأخطاء والغش والتلاعب.
2	الشخص الذي يقوم بالتدقيق	شخص مهني مستقل من خارج المنشأة	موظف من داخل المنشأة يعين من قبل إدارة المنشأة.
3	توقيت أداء التدقيق.	1)يتم التدقيق لمرة واحدة في نهاية السنة المالية. 2)قد يكون على فترات متقطعة خلال السنة(المستمر).	يتم التدقيق بصورة مستمرة على مدار السنة المالية .
4	نطاق التدقيق	يتحدد نطاق عمل المدقق عن طريق العقد الموقع معه و العرف السائد، وما تنص عليه التشريعات و المعايير .	يوجد لديه استقلال جزئي حيث أنه يخدم الإدارة و يعين من قبل الإدارة.
5	الاستقلالية	يتمتع المدقق بالاستقلال تامة ،لأنه شخص محايد و من خارج المنشأة	يوجد لديه استقلال جزئي حيث أنه يخدم الإدارة ويعين من قبل الإدارة
6	من يقوم بتعيينه	يعين من قبل الملاك لذلك هو مسؤول أمام الملاك ليقدم التقرير النهائي لهم.	يعين من قبل إدارة المنشأة ويقدم تقريره بعد عملية التدقيق للإدارة

المصدر :مصطفى يوسف كافي، تدقيق الحسابات في ظل البيئة الإلكترونية واقتصاد المعرفة، الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي للنشر و التوزيع، عمان ،الاردن، ص 41.

من خلال الجدول (I-1) نلاحظ أن هناك العديد من أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي، و الخارجي و التي لاحظناها من خلال الخصائص التي يتميز بها كل من المدقق الداخلي و الخارجي .

4: التدقيق من حيث درجة الالتزام degree of compulison

1-4) التدقيق الإلزامي:

هو التدقيق الذي تلزم به المنشآت وفقا للقانون والتشريعات السائدة في الدولة (قانون الشركات) حيث انه يلتزم المشروع بتعيين مدقق حسابات خارجي لتدقيق حسابات المنشاة ويتم تعيينه عن طريق الجمعية العامة يعقد بين المنشاة والمدقق وبتحديد بموجب الأتعاب التي سوف يتقاضاها المدقق نظيره عمله.[1]

1-4) التدقيق الاختياري:

وهو التدقيق الذي يتم دون إلزام قانون يحتم القيام به، ففي الشركة الفردية وشركات الأشخاص، قد يتم الاستعانة بخدمات المدقق في تدقيق حسابات الشركة واعتماد قوائمها المالية الختامية نتيجة للفائدة التي تتحقق من وجود مدقق حسابات من حيث اطمئنان الشركاء على صحة المعلومات المحاسبية عن نتائج الأعمال و المركز المالي، والتي تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء و خاصة في حالة انفصال أو انضمام شريك جديد ، وفي حالة المؤسسات الفردية نلاحظ أن وجود مدقق حسابات يعطي الثقة للمالك في دقة البيانات المستخدمة من الدفاتر، وتلك التي تقدم الى الجهات الخارجية و خاصة مصلحة الضرائب [2]

5: التدقيق من حيث درجة الشمول ومدى المسؤولية في التنفيذ comphvehens iveness

1-5) التدقيق العادي :

وهو التدقيق الذي يهدف إلى فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المحاسبة المسجلة بالدفاتر والسجلات بهدف إبداء رأي فني محايد عن مدى تعبير القوائم المالية الختامية عن نتائج أعمال المشروع وعن مركز المالي في نهاية الفترة المعينة ويجب أن ينزل المدقق العناية المهنية الضرورية أثناء ذلك وقد يكون التدقيق العادي تحقيقا كاملا أو تدقيقا جزئيا إلا أن هدفه النهائي يتمثل في الحكم على سلامة القوائم المالية للمشروع وإتقانها مع ما سبق في دفاتره ومستنداته.

[1] مصطفى يوسف كافي ، مرجع سابق ذكره ،ص42.

[2] سامي محمد الوقاد، لؤى محمد وديان ، **تدقيق الحسابات** ،ط1 مكتبة المجمع العربي للنشر و التوزيع ،عمان الأردن 2010،ص39-40.

2-5) التدقيق لغرض معين:

هو تدقيق لموضوع محدد لهدف محدد بتكليف من جهة ما لمدقق حسابات و يتم هذا التكليف كتابة ويحدد فيه نطاق عملية التدقيق وقد يتم هذا التكليف من إدارة المشروع كأن يكلف المحقق بفحص نظام المراقبة الداخلية للمشروع بهدف تصميم نظام أخر أكثر دقة أو تكليف للمحقق بتدقيق مستندات عملية ما أو الاشتراك في لجان جرد المخزون أو اكتشاف اختلاسات أو أخطاء حدثت في فترة زمنية معينة كما قد يتم التكليف من جهات أخرى حكومية أو غير حكومية كان تنتدب المحكمة مدققا لحصر تركة شخص ما أو لتصفية مشروع ما أو إعادة تقييم ممتلكات مشروع ما.

ولذا فإن مدقق الحسابات لا تقتصر خدماته على مجرد كتابة التقارير عن القوائم المالية الختامية للمشروعات بعد فحصها فقط بل تمتد خدماته أيضا إلى مجالات أخرى متعددة.[1]

6: التدقيق على اساس المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما

مراجعة أو تدقيق المركز المالي إن مصطلح "مراجعة المركز المالي" غير منتشر الاستخدام في المملكة المتحدة، أو الدول التي تأسست قوانين الشركات فيها على قانون الشركات البريطانية، ويستخدم كجزء من العمل العادي للتدقيق الكامل، فهذا النوع من التدقيق مستخدم في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتقع مراجعة المركز المالي ضمن التدقيق الجزئي، وتشتمل على فحص كامل لجميع عناصر المركز المالي، ما كان مناسبا .

الفكرة الأساسية التي بنيت عليها مراجعة المركز المالي هي التأكد من الأرباح من خلال الفرق بين مركزين ماليين في تاريخين متتالين ، إذا تم إعدادها بطريقة مناسبة ، حيث أن الفرق بين صافي الأصول في التاريخين بعد تأثيرهما بالزيادة و النقصان في رأس المال و المحسوبات و الأرباح يمثل الربح (الدخل). يقوم المراجع بمراجعة حسابات الإيرادات و المصروفات و ملاحظة البنود غير العادية والتي تؤثر على المركز المالي ، كما يفحص حساب الأرباح لمراعاة الدخل المبين كمتحصلات مثل التوزيعات على الاستثمار والمتصرف المتناسب مع الالتزامات مثل الفوائد على الأسهم الدائنة.

[1] نواف محمد عباس الرماحي، مرجع سابق ذكره،ص28.

7: من حيث الالتزام بإجراءات نظم الضبط الداخلية والقوانين الأخرى:

على هذا الأساس يقوم المراجع بمراجعة مدى التزام المنشاة بإجراءات نظام الضبط الداخلي لها ومدى تطابق وتوافق هذا النظام مع نظم وقوانين الدولة والالتزام بها عند وضعه. حيث يجب الإلهام بالمتطلبات القانونية الموضوعة من قبل الجهات الدستورية الممثلة للدولة. وبما أن البحث عن فرق القوانين يجب ألا يكون ضمن مدى الفحص العادي. يجب على المراجع عمل استعلامات واستقصاءات إضافية أخرى لتوضيح فرق القوانين ويمكن الاستعانة بالجهات ذات الاختصاص إذا كانت الحالة فوق الخبرة والكفاءة للمراجع.

في حالة اكتشاف نقاط ضعف مؤثر بين المقاييس الموضوعة من قبل الجهات الدستورية والإجراءات التي تتبعها المؤسسات يجب على المراجع التقرير عن ذلك في شكل تفاصيل معقولة مع وضع توصيات تجعل من أنشطة العميل متماشية مع هذه المقاييس.[1]

المطلب الثاني: معايير التدقيق

يعتمد التدقيق كمهنة على مجموعة من المعايير المتعارف عليها، والتي تصدرها الهيئات المهنية، وخاصة هيئات محافظي الحسابات وخبراء المحاسبين اللتان تعتبران أهم المتدخلين في هذه العملية، وهي معايير تلقى القبول العام، والتي تنعكس أيضا على الإجراءات التي تتبع بصدد القيام بواجبات المهنة.

ويمكن اختصار هذه المعايير انطلاقا من إصدارات عدد من الهيئات المختصة[2]

1- القواعد العامة أو المعايير الشخصية PERSONALE STANDARDS

توصف هذه المعايير أنها عامة إلا أنها تمثل مطالب أساسية يحتاج إليها المدقق لمقابلة معايير العمل الميداني، وإعداد التقارير بصورة ملائمة، وتعتبر شخصية، لأنها تنص على الصفات الشخصية التي يجب أن يتحلى بها المدقق وتتكون المعايير العامة أو الشخصية من :[3]

[1] زاهدة توفيق سواد، مرجع سابق ذكره ص219-220.

[2] عبد الرحمن بابنات، ناصر دادي عدون ،مرجع سابق ذكره،ص46.

[3] نواف محمد عباس الرماحي، مرجع سابق ذكره،ص46.

1_1) معايير الكفاية في التأهيل العلمي، والعملي Training and Qualification

يجب أن تتم عملية الفحص والتدقيق بواسطة شخص أو أشخاص يتوافر لديهم قدر كاف من التأهيل العلمي بالإضافة إلى تدريب كاف وخبرة عملية تمكن المدقق من القيام بوظيفته خير قيام وتختلف القوانين أو التشريعات الحكومية فيما بينها حول تحديد الحد الأدنى للتأهيل العلمي أو الخبرة العملية المحقق الحسابات كما تختلف أيضا التوصيات التي أصدرتها جمعيات المحاسبين والمدققين حول هذا الموضوع إلا أنه من الضروري أن يتم هذا التحديد كي لا ينتسب للمهنة أشخاص دخلاء عليها.

2_1) معيار الاستقلال أو الحياد : Independence

يجب أن يكون لمدقق الحسابات وجهة نظر مستقلة ومحايدة في كل الأمور المتعلقة بعملية التدقيق أي يقتض هذا المعيار بان يحتفظ المدقق بالاستقلال التام حتى لا يشوب رأيه شائبة وحتى تكون نتائج حكمه على الأمور وكذلك توصياته موضوعية غير متحيزة.

ولضمان هذا الاستقلال تضع التشريعات الحكومية شروطا محددة وواضحة ليقوم المدقق بقبول أو عدم قبول تدقيق حسابات مشروع ما ومن هذه الشروط ألا تكون له مصلحة مالية في الشركة التي يراجعها كأن يكون مساهما فيها أو شريكا لأحد أعضاء مجلس إدارتها أو أن يكون أحد أقاربه في مركز هام بها ولا يشترط هذا الحياد أو الاستقلال لمدقق الحسابات فقط بل يجب أن يشتمل كذلك المساعدين والعاملين معه

3_1) عملية التدقيق الخارجي والمميز لها:

- العناية الواجبة (الحذر المهني المعقول) Due Audit Care

على المحقق أن يبذل العناية الواجبة في عملية التدقيق وفي وضع التقرير النهائي وهذه العناية تتطلب مراجعة انتقاديه لكل مستوى من مستويات الإشراف على العمل الذي يتم، والأحكام التي يقررها المساعدون، كما تتطلب عناية لازمة بأوراق عمل المدقق وحصوله على أدلة وقرائن الإثبات.

في هذا الصدد يقول كولي Cooley "كل من عرض خدماته على الغير وقبلت خدماته اخذ على عاتقه واجب استعمال ما لديه من مهارة في العمل المطلوب وذلك بالقدر المعقول من العناية والجهد وإذا عرض أحد خدماته للقيام بأي من الأعمال التي تتطلب مهارة خاصة كان من المسلم به أنه يلزم نفسه أمام الملا بان لديه

تلك الدرجة من المهارة التي يملكها عادة غيره ممن يقومون بالأعمال ذاتها. وفي حال عدم صحة ادعاءاته فانه يكون قد ارتكب نوعا من الغش بحق كل من استخدمه استنادا إلى ما جاء به علنا. ولكن ليس من أحد سواء أكان ماهرا أو لم يكن، يتعهد بان المهمة التي يتولاها سيتم انجازها بنجاح ودون أي غلط أو خطأ. أن ما يتعهد به هو حسن النية والأمانة و العصمة من الخطأ. وكما وانه يكون

مسؤولا أمام من يستخدمه عن الإهمال وسوء النية وعدم الأمانة لا عن اية خسائر قد تنتج عن مجرد خطا في التقدير.[1]

2) قواعد تنفيذ مهمة التدقيق (او معايير العمل الميداني)Standards of Field Works

وتتمثل في مجموعة المعايير المتعلقة بإجراءات التدقيق الميداني وتنفيذها وتتضمن المعايير التالية:

2_1) معايير دقة تخطيط العمل ودقة الإشراف على المساعدين:

التخطيط والإشراف هنا يفترض أن يكون التخطيط السديد العائد لمهمة التدقيق يوفر تنظيما صحيحا في مكتب المدقق وبين موظفيه وذلك لضمان حسن سير العمل، ويجب أن تجري كل عملية تدقيق بإشراف صاحب المكتبة في حالة الملكية الفردية أو بإشراف أحد الشركاء أو شخص آخر استندت إليه السلطة ولكن تبقى المسؤولية على عاتق صاحب المكتب.

2_2) معيار دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية:

هو فحص نظام الرقابة الداخلي وهنا المدقق يدرس النظام المطبق ويقيمه وذلك لتحديد نطاق عملية التدقيق ومدى الاختبارات التي يجب أن تقتصر عليها عملية تدقيق الحسابات وهذا يعود لتقدير المدقق وحكمه الشخصي.

2_3) معيار كفاية أدلة الإثبات:

هنا يجب الوصول إلى عناصر إثبات جديرة بالثقة عن طريق المعاينة والملاحظة والمصادقات ويمكن تقسيم الأدلة إلى أدلة داخلية وأدلة خارجية فالأدلة الداخلية تشمل دفاتر الحسابات والشيكات ومستندات.... الخ

[1] نواف محمد عباس الرماحي، مرجع سبق ذكره ،ص57.

والأدلة الخارجية فتشمل المصادقات من العملاء والموردين ونتائج الاطلاع والاستفسارات التي تجري خارج الشركة[1]

3) المعايير المتعلقة بتقرير (رأي) مدقق الحسابات وتتكون من:

3_1) التلاؤم مع أصل المحاسبة المقبولة قبولا عاما:

أي على مدقق الحسابات أن يذكر في تقريره أن الأصول المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات الحسابية الختامية موضوع تقريره (رأيه) متفقة مع أصول المحاسبة المقبولة قبولا عاما.

3_2) الثبات في استمرارية استخدام قواعد المحاسبة المقبولة قبولا عاما من سنة إلى أخرى : وإذا لم يتم استخدام أصول المحاسبة المتعارف عليها لسنة ما بما كان مستخدما منها في السنة السابقة يجب على مدقق الحسابات الإشارة إلى ذلك في تقريره ولان يشير إلى مدى تأثير ذلك على المركز المالي ونتائج أعمال الشركة.

3_3) الإفصاح الكافي : على مدقق الحسابات يتأكد من كفاية الإفصاح المتعلقة بالبيانات الحسابية الختامية موضوع فحصه، وفيما عدا ذلك يجب أن يشير في تقريره إلى الجوانب التي يرى أن الإفصاح حولها غير كافي.

3_4) التعبير عن رأي المدقق في تقريره:

يجب أن يتضمن تقرير مدقق الحسابات رأيه المهني المحايد في البيانات الحسابية الختامية مأخوذة كوحدة واحدة وذلك استنادا إلى أعمال التدقيق التي قام بها أو الامتناع عن إبداء رأي (حجب الرأي في البيانات الحسابية الختامية، وفي هذه الحالة يجب على مدقق الحسابات أن يضمن تقريره للأسباب المهنية التي أدت إلى ذلك، كما يجب على مدقق الحسابات أن يذكر في التقرير مدى القناعة التي توصل عليها في البيانات المالية موضوع الفحص وحدود مسؤوليته وحدود ما يتحمله من مسؤولية حيال البيانات المالية[2]

المطلب الثالث: إجراءات التدقيق

من اجل تحسين فعالية التدقيق وتحسين كفاءته فانه على المدقق أن يتبع بعض الإجراءات المهنية للقيام بعملية التدقيق الجديدة والتي تتمثل في الآتي:

---

[1] ناصر مرادو أخرون، **مهنة التدفيق في ظل النظام المحاسبين المالي الجزائري**، ملتقى حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية و المشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات ، خلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة عمار تلجي،الأغواط،2013،ص11.

[2] زاهدة توفيق سواد، مرجع سابق ذكره،ص193-194.

1. التأكد من صحة تعيينه مدققا للحسابات:

ويختلف التأكد من صحة التعيين باختلاف الشكل القانوني للمؤسسة كما يلي:

• **مؤسسات الأفراد:** في هذه الحالة على المدقق أن يحصل على عقد مكتوب من صاحب المؤسسة.

• **مؤسسات المساهمة:** إذا كانت المؤسسة جديدة فان على المدقق الاطلاع على عقد التأسيس والقانون النظامي للمؤسسة، وأما إذا كانت المؤسسة مستمرة فيمكن للمراجع التأكد من تعيينه بالرجوع إلى قرار الجمعية العامة الذي يثبت ذلك [1]

2. فهم مكونات نظم الضبط الداخلي المتوفرة لدى العميل :

وتشتمل فهمه بيئة نظم الضبط الداخلي (آلية النظم المحاسبية المستخدمة وإجراءات نظم الضبط الداخلي ومعرفة مدى وضعها موضع التنفيذ والتي من خلال ذلك يقرر مدى قابلية حسابات العميل للتدقيق من خلال ذلك فإذا اتضح له عدم قابليتها للتدقيق عليه الانسحاب من المهمة.

3.تقويم درجة المخاطرة في نظم الضبط الداخلي:

فإذا اتفق على أن درجة المخاطرة عالية في أن تكشف نظم الضبط الداخلي تلقائيا الأمور المادية التي أظهرت على غير حقيقتها في البيانات الختامية تكون مخاطر التدقيق عالية أو عندما تكون درجة المخاطر في التدقيق متدنية يجب فهم نظم الضبط وتحديد الأمور التي تعزز قناعة المدقق لأن درجة المخاطرة هي دون المستوى.

4.التدقيق الإخباري :

يستخدم المدقق تقييمه لنظم الضبط الداخلي وموقفه بدرجة مخاطر التدقيق في تحديد طبيعة أعمال التدقيق، توقيت أعمال التدقيق والوقت اللازم لأعمال التحقيق وحجم العينة.

5.تقويم نتائج أعمال التدقيق:

بعد أن يقوم مدقق الحسابات في أعمال المراجعة التي قرر القيام بها يقوم بتقويم نتائج أعمال التدقيق والاستنتاجات التي خرج بها بغرض معرفة مدى إمكانية توفر قاعدة يعتمد عليها في إبداء رأيه في البيانات الحسابية الختامية.

[1] عماري سمير،ديلمي عمر، **دور المراجعة الخارجية في ضمان مصداقية المعلومة الحسابية** ،ملتقى حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية،و المشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عمار تليجي بالأغواط2013.ص10.

6. تقرير مدقق الحسابات:

يبين تقرير مدقق الحسابات نطاق عمله الذي قام به ويبين استنتاجات المدقق فيما يتعلق بمدى عدالة البيانات الحسابية الختامية لكل من المركز المالي ونتائج أعمال المنشاة موضوع التدقيق[1]

المبحث الثالث: ماهية التدقيق الداخلي:

يعتبر التدقيق الداخلي بؤرة التركيز في هيكل الرقابة على الحماية المادية للأصول و التأكد من سلامة البيانات المالية ، وتشجيع الالتزام بالسياسات المالية والإدارية ، ورفع الكفاءة التشغيلية ، كما يعد من الوسائل المهمة الإدارة المؤسسات للتأكد و التحقق من التزام الوحدات الإدارية بالسياسات المالية والإدارية ، والسياسات العامة المتبعة فيها ، ويعتبر إقامة نظام سليم للتدقيق الداخلي والمحافظة عليه ،والتأكد من سلامة تطبيقه التزاما قانونيا يقع على عاتق المؤسسة ومصدر هذا الالتزام هو واجب المؤسسة القانوني بإمساك حسابات منتظمة ، حيث انه لا يمكن تصور وجود حسابات منتظمة بدونه ،فضلا على الضرورة العملية لمثل هذا النظام لكي تؤدي المؤسسة أعمالها بطريقة سليمة وبكفاءة.[2]

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التدقيق الداخلي

1.نشأة التدقيق الداخلي:

لم يظهر التدقيق الداخلي إلا في الثلاثينات بالولايات المتحدة الأمريكية فهو يعتبر حديث إذا ما قورن بالتدقيق الخارجي، ولقد أولت الدول المتقدمة اهتماما كبيرا بالتدقيق الداخلي حيث تأسس عام 1941 "مجمع المدققين الداخلين" والولايات المتحدة الأمريكية الذي أصدر دورياته بعنوان "المدقق الداخلي". حيث في بادئ الأمر اقتصر على التدقيق المحاسبي، أي تدقيق العمليات المالية من اجل التأكد من صحة التسجيل واكتشاف الأخطاء وكذا التأكد من سلامة إدارة الأصول، لاكن فيما بعد ازدادت أهميته من خلال استخدامه كأداة لخدمة الإدارة العليا داخل المؤسسة.

[1] زاهدة توفيق سواد،مرجع سابق ذكره،ص196-197.

[2] رغدة ابراهيم عوض المدهون، **العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي و الخارجي في المصارف و أثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية و تخفيض تكلفة التدقيق الخارجي** ،رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية غزة،فلسطين،2014،ص20.

وتماشيا مع التطورات الاقتصادية الحديثة قام هذا المعهد بتعديل تعريفها سنة 1947 ثم سنة 1957و 1971 بحيث تلاحظ تطور أهدافها من نظرة محاسبية محضة، تعتمد على اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعبات إلى أن أصبحت تهتم بكل النشاطات ووظائف الشركة[1]

أما في الجزائر فيمكن القول إن هذه الوظيفة حديثة الاستعمال او حتى حديثة الاعتراف بها كنشاط لا يمكن الاستغناء عنه، فلم ينص عليها المشرع الجزائري إلا في نهاية الثمانينات من خلال.

المادة40: من القانون التوجيهي للمؤسسات 01/88 الصادر بتاريخ 01/12/ 1988 التي تنص على انه يتعين على المؤسسات العمومية الاقتصادية هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها.

كما أشير إليه في المواد 41و58 من نفس القانون واللتان تنصان على ما يلي:

المادة 41: "تخضع المؤسسات العمومية الاقتصادية لتقييم اداري يقوم به جهاز مؤهل لهذا الغرض عن طريق التنظيم".

المادة 58:"لا يجوز لأحد أن يتدخل في إدارة وتسيير المؤسسة العمومية الاقتصادية خارج الأجهزة المشكلة قانونا والعاملة في إطار الصلاحيات الخاصة بها، وتشكل كل مخالفة لهذا الحكم تسييرا ضمنيا ويترتب عنه تطبيق قواعد المسؤولية المدنية والجزائية المنصوص عنها في هذا الشأن[2]

2. مفهوم التدقيق الداخلي:

لقد تعددت التعاريف لمفهوم التدقيق الداخلي ونجد منها :

يعرفه المعهد الفرنسي للمدققين والمراقبين الداخلين على انه "التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة على مستوى المؤسسة تساعد الإدارة على المراقبة العامة لأنشطتها"[3]

وكما عرفه مجمع المدققين الداخليين والولايات المتحدة الأمريكية (IA) على انه "وظيفة يؤديها موظفين من داخل الشركة، وتتناول الفحص الانتقادي للإجراءات والسياسات والتقييم المستمر للخطط والسياسات

[1] شعباني لطفي ، المراجعة الداخلية مهمتها و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة، دراسة حالة تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سوناطرك ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ،2004،ص69.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد3،القانون 01/88 الصادر بتاريخ 1988/1/12.

[3] شعباني لطفي ،مرجع سابق ذكره،ص70.

الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية وذلك بهدف التأكد من تنفيذها والتحقق من أن مقومات الرقابة الداخلية سليمة ومعلوماتها سليمة ودقيقة وكافية"[1]

-"التدقيق الداخلي هو وظيفة مستقلة تنشأ داخل تنظيم معين بغرض فحص وتقييم الأنشطة التي يقوم بها هذا التنظيم، وبهدف التدقيق الداخلي إلى مساعدة الأفراد داخل التنظيم للقيام بالمسؤوليات[2]

-" التدقيق الداخلي هو عملية فحص المعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحايد لأي منشاة بغض النظر عن أهدافها وحجمها وشكلها القانوني لعمل تقييم موضوعي للأدلة المتعلقة بالإقرارات الاقتصادية والأحداث لتحديد درجة العلاقة بين هذه الإقرارات ومقياس معين وإيصال النتائج إلى المستفيدين"[3]

ومن خلال ما سبق يتضح أن جميع التعريفات الخاصة بالتدقيق الداخلي متقاربة و يرجع ذلك إلى طبيعة عمل التدقيق الداخلي، حيث انه يعد نشاط تقييمي موضوعي، استشاري و مستقل، يتم ممارسته داخل المؤسسة لخدمة الإدارة من خلال تحقيق العمليات المالية والإدارية، وتزويدها بتأكيدات عن كفاءة العمليات وفعاليتها ومدى الاعتماد على التقارير المالية والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها، كما ويقوم بتقييمه و تحسين مدى فاعلية الرقابة الداخلية، وصدق البيانات والمعلومات المقدمة إليها، كما تقترح التحسينات المناسبة للأنظمة الموضوعة داخل المؤسسة كما يعمل على قياس وتقييم فاعلية نظم وإجراءات الرقابة المطبقة ومدى مسايرتها لتوجيهات الإدارة .

المطلب الثاني: أهمية التدقيق الداخلي

1.أهمية التدقيق الداخلي:

ازدادت أهمية التدقيق الداخلي وقتنا الحالي، في الشركات بصورة ملحوظة وذلك لمجموعة من الأسباب أهمها:

- زيادة حجم المشروعات، التعقيد في أنظمتها الإدارية والإنتاجية، زيادة عدد الشركات المتعددة

[1] محمد السيد سرايا، **أصول و قواعد المراجعة و التدقيق الشامل**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،مصر ،2007،ص126.

[2] فتحي رزق السوافيري و اخرون **(الإتجاهات الحديثة في الرقابة و المراجعة الداخلية)**،دار الجامعة الجديدة للنشر ،مصر ،1998،ص25.

[3] نظمي إيهاب، هاني العزب، **تدقيق الحسابات** ،(الأطر النظري)،ط1،دار واؤل للنشر،الأردن،2012ص12.

الجنسيات وانتشار فروعها في العديد من البلدان وما رافق ذلك من تعقيدات في أنظمتها المالية والمحاسبية.[1]

ولقد بينت لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) عند إصدار المعايير في عام (2002) أن أهمية التدقيق الداخلي تتمثل في النقاط التالية:

• يساعد مدققو الحسابات على الحفاظ على أمانة وكفاءة البيانات المالية المقدمة إلى المؤسسات المالية وذلك كدعم جزئي للقروض وحاملي الأسهم للحصول على رأس المال؛

• يعمل المدراء الماليون في الإدارات المالية المختلفة في المؤسسات ويساهمون باستقلال موارد المؤسسات فعالية وكفاءة؛

• يساعد خبراء الضرائب في بناء الثقة والكفاءة عند التطبيق العادل للنظام الضريبي.

• يساعد في وضع القرارات الأولية السليمة.

ولقد ازدادت أهمية التدقيق الداخلي في وقتنا الحالي، وأصبحت نشاطا تقويميا لكافة الأنشطة والعمليات في المؤسسة بهدف تطوير هذه الأنشطة ورفع كفاءتها الإنتاجية، وتعود أهمية هذه الوظيفة للخدمات التي تقدمها للإدارة العليا في مختلف المجالات بحيث اعتبرت هذه الوظيفة كصمام الأمان في يد الإدارة وتظهر أهمية التدقيق الداخلي للإدارة العليا من خلال تقديم الخدمات التالية:[2]

•**خدمات وقائية**: حيث يقدم التدقيق الداخلي التأكيدات على وجود الحماية الكافية للأصول وحمايتها؛

•**خدمة تقييمية:** حيث تعمل هذه الوظيفة على قياس وتقييم فعالية نظم الرقابة الداخلية وإجراءاتها ومدى الالتزام بالسياسات الإدارية؛

•**خدمات إنشائية:** يمكن تقديم هذه الخدمة من خلال اقتراح التحسينات اللازمة على الأنظمة الموضوعة داخل المشروع؛

•**حماية السياسة الإدارية:** من الانحراف عن التطبيق الفعلي.

[1] كمال محمد السعيد،كمال النونو، مرجع سابق ذكره.ص37.

[2] عبد الباسط احمد الخيسي،**مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي و الإداري في هيئات الحكم المحلي بقطاع غزة** ،رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية ،غزة فلسطين،2013،ص35.

2. أهداف التدقيق الداخلي:

عملية التدقيق الداخلي تتم في جميع مراحل النظام المحاسبي بهدف اكتشاف الأخطاء والغش والتأكد من سلامة السجلات والبيانات المالية، والمحافظة على أصول الشركة والتحقق من مدى توافق النظام مع متطلبات الإدارة، فانه يمكن تركيز أهداف التدقيق الداخلي في هدفين رئيسيين.

2-1) هدف حماية:

من خلال مراجعة الأحداث والوقائع الماضية للتحقق من الآتي:

• دقة وتطبيق الرقابة المحاسبية، ومدى إمكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية؛

• أن أصول الشركة قد تم المحاسبة عنها، وأنها محاطة بالحماية الكافية من السرقة والإهمال؛

• اختبار الرقابة الداخلية خاصة فيما يتعلق بالفصل بين وظائف الاحتفاظ والتنفيذ والمحاسبة؛

• تقييم الضبط الداخلي من حيث تقسيم الأعمال بما يحقق تسلسل العمليات وعدم تكرار الأعمال.

2 - 2) هدف إنشاء:

ويعني اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص والمراقبة وتقديم النصح للإدارة والتأكد من كل جزء من نشاط الخريطة التنظيمية للمؤسسة موضع المراقبة، وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والخطط الموضوعة.[1]

3.أنواع التدقيق الداخلي:

3-1) التدقيق الداخلي المالي:

يعرف التدقيق الداخلي المالي بأنه الفحص الكامل والمنظم للقوائم المالية والسجلات والعمليات المتعلقة بتلك السجلات لتحديد مدى تطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية وأية متطلبات أخرى، ويعتبر التدقيق المالي المجال التقليدي للتدقيق الداخلي الذي يتضمن تدقيق وتتبع القيود المحاسبية التي تعود إلى الأحداث الاقتصادية التي تخص الشركة وتدقيقها حسابيا ومستنديا، ثم التحقق من سلامتها وتطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والسندات والأنظمة الخاصة بالإدارة، والهدف من التحقيق

[1] إياد سعيد محمود الصوص، **مدى فاعلية دور لجان المراجعة الإسلامية** ،رسالة ماجيستر في المحاسبة ،الجامعة الإسلامية ،غزة فلسطين، 2012،ص52..

هو إظهار البيانات والقوائم المالية بصورة موضوعية وصحيحة تعكس الوضع الحقيقي للمؤسسة، كذلك يشتمل التدقيق المالي أيضا التحقق من وجود الأصول وحمايتها سواءا الضياع أو الاختلاس وكذلك فحص وتقييم الرقابة الداخلية للشركة.

3-2) التدقيق التشغيلي:

ويعتبر التدقيق الداخلي التشغيلي المجال غير التقليدي للتدقيق الداخلي وينشأ كوليد للتطورات التي حدثت في مجال التدقيق الداخلي ولقد عرف على أنه: "المراجعة الشاملة للوظائف المختلفة داخل المؤسسة للتأكد من كفاءة وفاعلية وملائمة هذه الوظائف من خلال تحليل الهياكل التنظيمية وتقييم مدى كفاءة الأساليب الأخرى المتبعة للحكم على مدى تحقيق أهداف المؤسسة من خلال هذه الوظائف"

وقد تتشابه خطة المدقق لإجراء التحقيق التشغيل مع خطته لإجراء التدقيق المالي مع مراعاة تعديلها وتضمين العناصر غير المالية فيها[1]

3_3) تدقيق المهام الخاصة:

هذا النوع من التدقيق يتعلق بالمهام التي يقوم به المدقق الداخلي حسب ما يستحد من موضوعات تكلفة الإدارة العليا للقيام بها ويتفق من حيث الأسلوب أو النطاق مع النوعين السابقين ولكنه يختلف من ناحية التوقيت إذا انه غالبا ما يكون فجائيا وغير مدرج ضمن خطة التدقيق الداخلي [2]

المطلب الثالث: واقع تطبيق مهنة التدقيق الداخلي في الجزائر:

شهدت الجزائر عدة تغيرات اقتصادية بداية من التوجه الاقتصادي المغلق ذو الطبيعة الاشتراكية والتحكم المركزي إلى الانفتاح على العالم الخارجي والذي يطلق عليه اقتصاد السوق، وخلال هذه المرحلة سنت الجزائر مجموعة من القوانين تتماشى مع المراحل الاقتصادية التي مرت بها، ومن بين القوانين والتشريعات المنظمة للحياة الاقتصادية نجد قوانين وتشريعات خاصة بتنظيم المهنة.

ويمكن تلخيص أهم المراحل التي مرت بها مهنة التدقيق في الجزائر ما يلي:

---

[1] رغدة إبراهيم عوض المدهون، مرجع سابق ذكره ،ص25.

[2] كمال سعيد محمد سعيد كمال النونو، **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة** ،رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية،غزة،فلسطين،2009،ص24.

1.التدقيق في الجزائر في الفترة ما بين 1969-1980:

بصدور الأمر رقم 69-107 المؤرخ في1969/12/31 المتعلق بقانون المالية لسنة 1970 حيث تم تكريس مراقبة الشركات الوطنية أو الرقابة الواجب فرضها على المؤسسات العمومية. وصدر بعدها المرسوم 70-173 المؤرخ في 1970/11/16 الذي جاء بكيفية تحديد واجبات ومهام محافظي الحسابات في المؤسسات العمومية وشبه العمومية وقد كرس النص محافظة الحسابات بصفتها مراقبا دائما للتسيير في هذه المؤسسات مسندا مهمة محافظي الحسابات في مادته الأولى إلى موظفي الدولة الذي يتم تعيينهم من قبل وزير المالية ويتبين مما سبق أن محافظ الحسابات اعتبر كموظف عام في الدولة وهذا ما ينسجم في الواقع مع التوجه الاقتصادي السائد[1]

2. التدقيق في الجزائر في الفترة ما بين 1980 إلى سنة 1989:

حيث في سنة 1988 صدر القانون التوجيهي رقم 88-01 المؤرخ في 1988/01/12 والخاص بتوجيه المؤسسات الاقتصادية العمومية، حيث أشار هذا القانون بالمراقبة في كيفية ممارسة الرقابة على المؤسسات وتحسين أنماط تسييرها في المواد من (م39 إلى غاية م42) من طرف جهاز خارجي مؤهل ويعمل على التقييم الاقتصادي للاستغلال باستثناء كل تدخل في التسيير[2]

3- التدقيق في الجزائر من سنة 1990 إلى سنة 2000:

خلال هذه الفترة صدرت عدة تشريعات ونصوص قانونية تتعلق بإعادة تنظيم المهنة وابرزها قانون 91-08 المنظم لمهنة خبير محاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد بتاريخ .

1991/04/27 المعتمد بتاريخ1991/05/01 ويتضمن هذا القانون تسعة أبواب خاصة بمهنة التدقيق والشخص الممارس لها وتطرقت إلى الحقوق والواجبات وتحديد المسؤوليات.

كذلك صدور قرار رقم 24-02-spm -103 بتاريخ /1994/02/02 بأمر من وزير الاقتصاد، ويظم ستة توصيات يلزم فيه محافظي الحسابات بإتباعها، ومجلس الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين

[1] عبد الله بن صالح، **دراسة تحليلية تقييمية لواقع إصلاح مهنة المراجعة بالجزائر ومدى توافقها مع معايير المراجعة الدولية**، ملتقى حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية و المشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات، جامعة تليجي،الأغواط،2013،ص2.

[2] أحمد قايد نور الدين، بروية إلهام، **تأهيل مهنة التدقيق في الجزائر في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، ملتقى حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية و المشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات ،جامعة عمار تليجي،بالأغواط،2013،ص6.

السهر على تطبيقها، وتتضمن هذه التوصيات إثراء وتنقيح مهنة التدقيق حسب ما تقتضيه الظروف، من تطور تقنيات المحاسبة والمعايير الدولية حول المراجعة القانونية.

إضافة إلى ذلك صدور سنة 1996 المرسوم التنفيذي 136-96 المتعلق بقانون أخلاقيات مهنة خبير المحاسبة ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد والمؤرخ في 15/ 1996/04 حيث بموجب المادة الأولى التي تبين طبيعة المرسوم على انه يحدد القواعد الأخلاقية المهنية المطبقة على أعضاء النقابة الوطنية لخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.

4-التدقيق في الجزائر من سنة 2001 إلى سنة 2011:

صدور عدة مراسيم تنفيذية أهمها ما صدر في الآونة الأخيرة المتعلق بإعادة تنظيم المهنة ونقل صلاحياتها من المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين إلى وزارة المالية ولعل أهم هذه المراسم ما يلي:

• المرسوم التنفيذي رقم 10-01 المؤرخ في 2010/06/29 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد حيث يهدف ما تشير مادة الأول إلى تحديد شروط وكيفية ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

• صدور مجموعة من المراسيم التنفيذية في 2011/01/27 والتي تصب في إطار التغير الجذري للسلطة التي تحكم هذه المهنة وإعادة توزيع الأدوار وتوضيح الصلاحيات.

خلاصة الفصل:

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة وخصوصا عندما تحول مفهومه من مهمة تقييم والكشف عن الأخطاء إلى عملية تقدير وتنبأ لهذه الأخطاء بالإضافة إلى أن التدقيق الداخلي يساهم بشكل كبير في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة.

ولقد تمثل الهدف العام للمحقق في فحص أعمال الغير ، وذلك للحكم على مدى سلامة التنفيذ وفقا للقواعد و التعليمات والإجراءات المحددة مسبقا ورفع التقرير عن نتيجة الفحص إلى من يهمه الأمر ، ولتحقيق هذه الغاية التي أنشأت من اجلها مهنة التدقيق ، فقد قامت هذه المهنة على مجموعة من الفروض و المفاهيم التي من خلالها برزت أهمية التدقيق وبذلك تطورت أهدافه ومن خلال الأهمية والأهداف تبرز الحاجة إلى التدقيق كأداة لخدمة الإدارة والأطراف الأخرى و على ذلك ظهرت الأنواع المختلفة للتدقيق وتقسيماتها حسب عدة معايير لخدمة أطراف متعددة كل بحسب حاجته و كلها تصب في التأكيد على صحة وشرعية المعلومات.

الفصل الثاني

إدارة المخاطر في المؤسسة

تمهيد :

زادت التطورات المتسارعة التي طرأت على الساحة الاقتصادية من تعقيد البيئة التي تنشط فيها المؤسسات فأصبحت هذه الأخيرة تواجه العديد من المخاطر، قد تكون سببا في فشلها أو ضعف نتائجها ولعل التحدي الأساسي للمؤسسة هو معرفة مصدر هذه المخاطر حتى تتمكن من التشخيص الجيد للخطر ومنه إيجاد الطريقة المثلى للتخلص منه أو التقليل من تأثيره، وهنا يبرز دور التدقيق الداخلي في تزويد الإدارة بالمعلومات والتقارير التي تؤكد أن تلك المخاطر قد تم فهمها وإدارتها بطريقة ملائمة، حيث أصبح التدقيق الداخلي مصدرا استشاريا وتوجيهيا، يساعد في تحمل مسؤوليات إدارة المخاطر، وتقليل المخاطر إلى المستوى المقبول، وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا الفصل.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول إدارة المخاطر :

تشمل عملية إدارة المخاطر على تقييم و مراقبة المخاطر المحتملة، بالاعتماد على سياسات وإجراءات ونظم تتبعها الإدارة بهدف تحديد نوع المخاطر وتقييمها وتحديد حجمها والعمل على مراقبتها ووضع الضوابط اللازمة للسيطرة عليها والتقرير عنها.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر :

قبل التطرق لمفهوم إدارة المخاطر سنتناول مفهوم "الخطر". فبمفهومه الشاسع هو ما يمكن أن يتسبب في ضرر أو أذى لحياة الإنسان المادية أو المعنوية كممتلكاته و البيئة المحيطة به، وماله، ووقته، وسمعته، فهل هذا ينطبق على المؤسسات؟

- عرف الخطر بأنه "عدم التأكد الممكن قياسه" وتتحقق إمكانية القياس في تلك الحالات التي يمكن فيها استخدام نظرية الاحتمالات لقياس درجة عدم التأكد.[1]

- عرفه معيار ISO31000 والخاص بإدارة الجودة والخطر بأنه تأثير حالة عدم اليقين على الأهداف سواء كان ايجابيا أو سلبيا ".

هذا وقد ينظر إلى المخاطر من خلال مدخلين، الأول يعني (الخطر)، أما الثاني فيعني (الفرصة)، مما يدل على أن المخاطر قد تكون نتائجها ايجابية أو سلبية، ومن ثم فان خطر الحدوث يتمثل في فرصة الاستفادة أو التهديد في تحقيق نجاح المؤسسة.

حددت مجموعة من المخاطر التي تواجه المؤسسة نذكرها كالتالي[2]:

- **مخاطر البيئة الداخلية:** عبارة عن تلك المخاطر الناتجة عن أحداث تتم داخل المنشاة، يمكن توقعها وبالتالي تحديد احتمالية حدوثها، ويمكن التحكم فيها من طرف الإدارة، مثل إضرابات العمال، تقادم التكنولوجيا المستخدمة، تلف المخزون.
- **مخاطر البيئة الخارجية:** هي المخاطر الناتجة عن أحداث تقع خارج المؤسسة وبالتالي ليس من السهل

[1] عبد أحمدأبو بكر ،وليد إسماعيل السبفر ،**إدارة الخطر و التأمين**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ،عمان ،الأردن،2009،ص26.

[2] بكري علي حجاج،**دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة الاقتصادية في منظمات الأعمال**، المجلة العلمية لكلية التجارة ،جامعة الأزهر،العدد2005،30،ص126.

تحديد احتمالية حدوثها، و من الصعب التحكم فيها، وتشمل التهديدات من البيئة الخارجية مثل : السلع البديلة، التغير في أذواق المستهلكين، المنافسة.

• **المخاطر التشغيلية وخطر فقدان الأصول:** وتشمل مخاطر العمل غير الكفء وغير الفعال، عدم التأكد من مقدرة المؤسسة على تحقيق عائد مناسب على الأصول، مخاطر خسارة الأصول بما فيها المعنوية مثل سمعة المؤسسة.

• **مخاطر مالية:** تتعلق هذه المخاطر بالوضعية المالية للمؤسسة، بحيث أنها تتأثر بظروف السوق المختلفة كالتغير في أسعار الصرف أو الفائدة أو السلع.

أولا: تعريف إدارة المخاطر:

- عرف معهد المدققين الداخليين (IIA) إدارة المخاطر على أنها: "عملية تحديد، تقييم والإدارة والتحكم في الأحداث المحتملة والأوضاع القائمة التزويد توكيدات وضمانات معقولة باتجاه الوصول إلى أهداف المنظمة".[1]

1 - إدارة المخاطر عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث خسارة أو الأثر المالي للخسائر إلى الحد الأدنى".[2]

2 - في عام 2004 قامت لجنة COS0 بنشر المفاهيم الرئيسية للإطار المتكامل في إدارة مخاطر المشروع (ERM) وعرفتها بأنها: "عملية تنفذ بواسطة مجلس إدارة المنشأة والإدارة والأفراد لتطبيق الاستراتيجية الموضوعة عبر المنظمة بهدف تحديد الأحداث المحتملة التي قد تؤثر على أدائها لتكون ضمن المخاطر المقبولة ".[3]

3 - ومن التعاريف السابقة يمكننا تعريف إدارة المخاطر على أنها: "منهج علمي منتظم من اجل تحديد المخاطر وتقييمها، ووضع استراتيجيات الإدارتها ومواجهتها والتقليل من خطورتها". وبهذا تعتبر إدارة المخاطر عملية مستمرة لان نقاط الضعف تتغير مع الوقت والشكل التالي يوضح ذلك :

---

[1] طارق عبد العال حماد ،**حكومة الشركات ،تطبيقات الحكومية في المصارف**، الدار الجامعية عين الشمس،مصر،2005،ص251.

[2] عيد العال حماد، إدارة المخاطر أفراد-إدارات-شركات- بنوك،الدار الجامعية عين الشمس ،مصر،2003،ص51.

[3] خلف عبد الله الوردات،**دليل التدقيق الداخلي**، دار الراية للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ،2013،ص574-(بتصرف)

الشكل رقم II-1 : عملية ادارة المخاطر

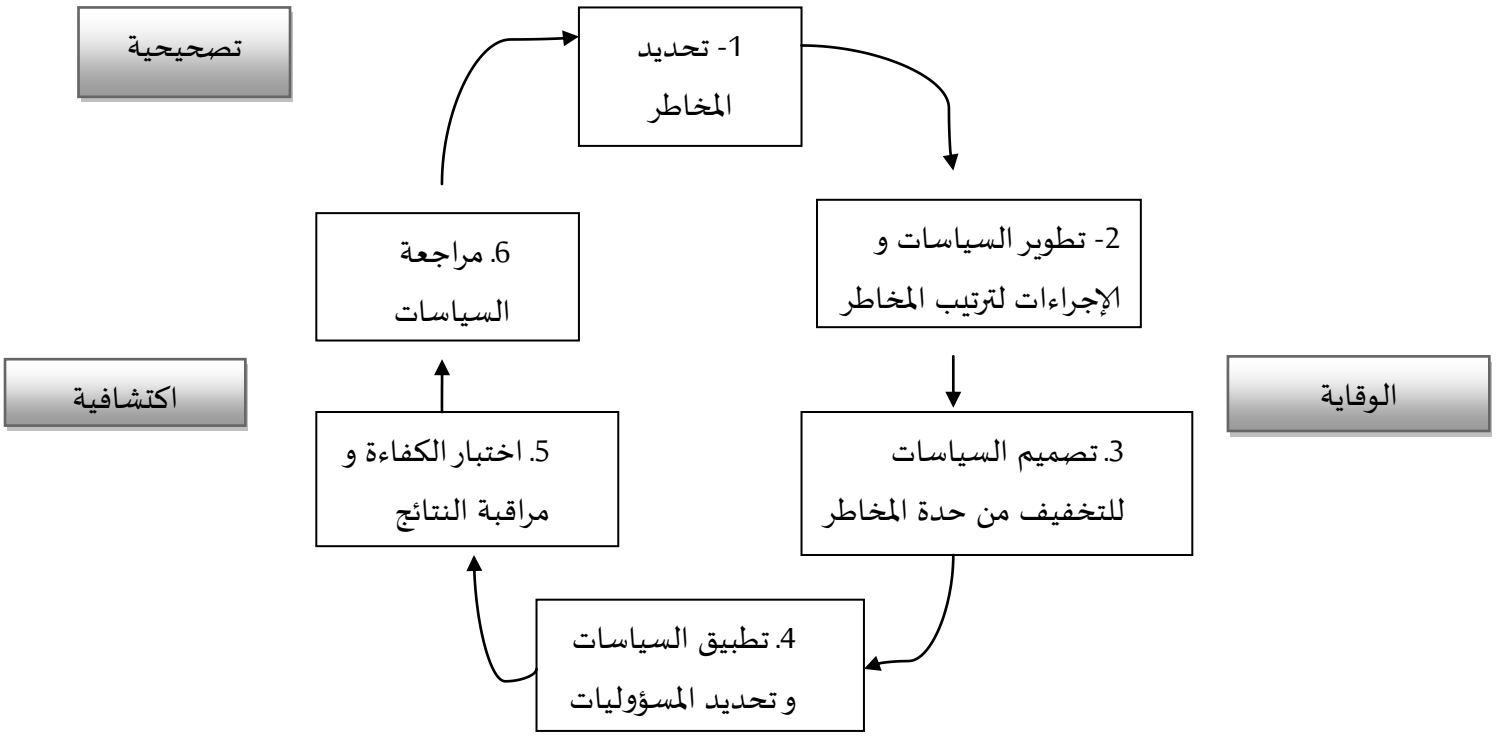

المصدر: عبد الرشيد بن ديب، عبد القادر الشلالي، مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق و التحديات"، جامعة الشلف، 25، 26 نوفمبر 2008، ص4.

نلاحظ من الشكل أعلاه، أن إدارة المخاطر تتضمن العمليات التالية :

- **عملية وقائية:** تصمم وتنفذ وفقها السياسات والإجراءات للوقاية من النتائج غير المرغوب فيها قبل حدوثها.

- **عملية اكتشافيه:** تصمم السياسات والإجراءات وفقها للتعرف على النتائج غير المرغوب فيها عندما تحدث، وعن طريقها يتم التعرف على الأخطاء بعد حدوثها.

- **عملية تصحيحية:** يتم التأكد وفقها اتخاذ السياسات والإجراءات التصحيحية لرصد النتائج غير المرغوب فيها، أو التأكد من عدم تكرارها.

ثانيا: أهداف إدارة المخاطر

لا يكفي تحديد هدف واحد لإدارة المخاطر، بالتطابق مع الأهداف المتعددة للمؤسسة حيث يكون لمعظم الوظائف داخل المؤسسة الواحدة أهداف متعددة، فأهم هدفين لإدارة المخاطر هما تعظيم الربح وتخفيض تكاليف الخطر. ويمكن تصنيفها حسب الأهداف العامة إلى:

1 - الأهداف التي تسبق الخسارة:

- **الاقتصاد (تخفيض التكاليف):** يجب على المؤسسة أن تعد التقديرات للخسائر المحتملة بطريقة اقتصادية ممكنة، أي يكون هدف إدارة المخاطر هو خفض تكلفة التعامل مع الخطر إلى أدني مستوى ممكن .

- **تقليل التوتر:** يقصد به راحة البال التي تأتي من معرفة أنه قد تم وضع كافة التدابير المناسبة للتصدي للظروف المعاكسة،

- **أداء الالتزامات الخارجية المفروضة:** وهذا يعني أن المؤسسة يجب أن تفي بالمتطلبات المفروضة من قبل الجهات الخارجية، مثل المتطلبات الحكومية التي تطالب المؤسسة بتوافر وسائل الأمان لحماية العاملين من الأخطار.

2- **أهداف بعد الخسارة:**

- **البقاء والاستمرارية:** أول هدف لإدارة المخاطر هو ضمان بقاء واستمرارية المؤسسة، أي ضمان أن لا تحول الخسائر التي قد تنشأ بسبب المخاطر دون تحقيق المؤسسة لأهدافها الأخرى.

- **استقرار الأرباح:** تسهم إدارة المخاطر في الأداء الإجمالي للمؤسسة بخفض التباينات في الدخل التي قد تنتج من الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحتة إلى أقل مستوى، بالإضافة إلى ذلك فإن خفض التباين في الدخل يمكن أن يساعد في تقليل الضرائب على الأرباح، مما يجعل العبء الضريبي الطويل المدى للمؤسسة سوف يكون أقل عندما تكون الأرباح مستقرة بمرور الوقت.

- **استمرارية النمو:** القدرة على مواصلة النمو هي أحد أهم أهداف المؤسسة، وعندما يكون النمو هدفا تنظيميا هاما، تصبح الوقاية من التهديدات التي تواجه ذلك النمو أحد أهم أهداف إدارة المخاطر.

- **المسؤولية الاجتماعية:** ويمكن القيام بالالتزامات الاجتماعية وإثبات الانتماء عن طريق تخفيض أثر هذه الخسائر على الأفراد الآخرين والمجتمع، حيث أن الخسائر الجسيمة يكون لها أثار عكسية على العاملين الموردين والدائنين والمجتمع ككل.

الجدول رقم 1-II: أهداف إدارة المخاطر

أهداف قبل الخسارة (وقوع الخطر)	أهداف بعد الخسارة (وقوع الخطر)
الاقتصاد (تخفيض التكاليف)	البقاء
تقليل التوتر	استقرار الأرباح
داء الالتزامات الخارجية المفروضة	استمرار النمو
المسؤولية الاجتماعية	المسؤولية الاجتماعية

المصدر: طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر أفراد إدارات - شركات - بنوك"، مرجع سابق، ص147.

ثالثا: مهام إدارة المخاطر

تتمثل مهام إدارة المخاطر فيما يلي:

- اكتشاف المخاطر الخاصة بكل نشاط اقتصادي على حد سواء،

- تحليل كل خطر من الأخطار التي تم اكتشافها ومعرفة طبيعته ومسبباته وعلاقته بالأخطار الأخرى،

- قياس درجة الخطورة واحتمال حدوث الحادث وتقدير حجم الخسارة،

- اختيار انسب وسيلة لإدارة كل من المخاطر الموجودة لدى الفرد أو المؤسسة حسب درجة الأمان والتكلفة اللازمة.

- التعاون على المستوى الاستراتيجي والتشغيلي فيما يخص إدارة المخاطر.

- بناء الوعي الثقافي داخل المؤسسة، ويشمل التعليم الملائم مع التنسيق مع مختلف الوظائف فيما يخص إدارة المخاطر، مع تطوير عمليات مواجهة الخطر.

- إعداد التقارير عن المخاطر وتقديمها لمجلس الإدارة وأصحاب المصالح.

المطلب الثاني: كيفية التعامل مع الخطر في المؤسسة الاقتصادية

أولا: سياسات إدارة المخاطر

توجد العديد من الطرق والسياسات للتعامل مع الخطر وهي تختلف باختلاف أنواع الخطر، الظروف وكذلك شخصية متخذ القرار، ومع هذا يمكن تصنيف الطرق المتبعة لمواجهة الخطر إلى ما يلي:

1- **تجنب الخطر:** يتمثل هذا الخيار المتوفر لدى إدارة المؤسسة في تجنب المخاطر من خلال تجنب الظروف والأحداث التي يمكن أن تسبب هذه المخاطر، فبعض المخاطر لا يمكن للمؤسسة أن تتحملها مثل: شراء مؤسسة لحقوق ملكية أو براءة اختراع غير متأكدة من عوائدها.

2- **قبول الخطر:** على متخذ القرار أن يقبل الخطورة للنتائج المترتبة على تحقيق الحادث المؤدي للخسارة الفعلية قبولا تاما متحملا جميع الأعباء الفعلية الناجمة على فعل كل ذلك، وتتبع هذه الطريقة في حالة ما إذا كان احتمال وقوع الحادث ضئيل والخسائر المتوقعة صغيرة الحجم ومحتملة، بحيث يمكن للفرد أو المؤسسة تحمل هذه الخسائر وتعويضها من إيرادات المشاريع الأخرى.

3- **نقل الخطر:** وتتمثل هذه الطريقة أو الوسيلة في أن الإدارة تقوم بتحويل أثار المخاطر إلى طرف أخر مثل: عقود التأمين لدى شركات التأمين، ويعتمد هذا الخيار على مشاركة طرف أخر أو أكثر للمؤسسة

في مخاطر معينة، ويمكن اعتبار الطرف المشرك مغامر أو مضارب يتحمل جزء من الخسائر المحتمل حدوثها مقابل المضاربة على عدم حدوثها وتحقيق الأرباحا.

4- إدارة الخطر: تستعمل طرق تخفيض الخطر في معالجة الأخطار الاقتصادية، الطبيعية البحتة، ويقصد بها تقليل الشعور بظاهرة عدم التأكد والشك الناتج عن اتخاذ القرارات.

ثانيا: خطوات عملية للتعامل مع الخطر

تعتبر عملية إدارة المخاطر داخل المؤسسة نهج منظم لتقييم ومراقبة المخاطر داخل المؤسسة وخارجها وذلك بالاعتماد على خطوات استراتيجية للمحافظة على استمرارية وتطور المؤسسة نذكرها كما يلي:

1- توقع الخطر والاحتياط: يشكل أهم الخطوات الاستراتيجية إذ يسمح بتخفيض عامل المفاجئة وعلم التأكد، فيخفف من نتائج وقوع الحوادث وتحقق الخسارة مما يسمح بالتطور والتحسين المستمر في أداء

المؤسسة وذلك من خلال التوقع والاحتياط من كل تدهور قد يؤدي إلى تحقق الخطر ويسمح بتحليل تكلفة برامج الأمان واختيار البرامج الأقل تكلفة لمجابهة الخطر.

2- تحديد الخطر: على المؤسسة التعرف على مصادر المخاطر ومناطقه والآثار المترتبة عليها، فالهدف من هذه الخطوة هو توليد قائمة شاملة للمخاطر التي قد تؤدي إلى إحداث خسائر.

ومن الأدوات المستخدمة لذلك خرائط تدفق العمليات، تحليل القوائم المالية، عمليات معاينة المؤسسة والمقابلات الشخصية .

3- تقييم الخطر وقياسه: تعتبر هذه المرحلة مكملة لسابقتها، والتي تمكن من إجراء تقييم مادي للأضرار والخسارة المترتبة عن التحقق الفعلي للأخطار المتوقعة ، فعملية تقييم الخطر وقياسه قد يتضمن تحليل العائد والتكلفة ،وقد وضع معيار الاحتمالات لقياس درجة الخطر بالإضافة إلى أدوات التحليل المالي.

لذلك يستخدم تقيم المخاطر لاتخاذ القرارات تجاه المخاطر ذات أهمية بالنسبة للمؤسسة، وفيما إذا كان الخطر يجب قبوله أو معالجته.

4- التحليل والسيطرة على الخطر: بعد أن يتم التعرف على المخاطر، يجب أن يتم قياس الحجم المحتمل للخسارة واحتمال حدوث تلك الخسارة ثم ترتيب الأولويات إلى مخاطر حرجة، هامة وغير هامة، ويجب أن تكون هذه العملية وفقا لأسلوب منهجي واضح.

الجدول رقم 2-II: نموذج تحليل الخطر

رقم الخطر	وصف الخطر	بيئته ونتائجه	قرارات المعالجة	الاهداف	التاريخ	المسؤولية	ملاحظات
.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....

المصدر: بوزيدي لمجد، إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة ش.ذ.م.م Doudah، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة احمد بوقرة، بومرداس،2009 / 2008 ، ص 145.

5- **معالجة المخاطر:** بعد التعرف على المخاطر وتقييمها يتم وضع معايير مناسبة لضبط هذه المخاطر وتتمثل هذه الخطوة في دراسة التقنيات التي ينبغي استخدامها للتعامل مع كل مخاطرة، فهي المرحلة التي يحدد فيها اتخاذ قرار بشأن المخاطر، من قبول، تجنب، تحويل أو إدارة الخطر، وعند تحديد التقنية الواجب استخدامها للتعامل مع خطر معين تدرس حجم الخسارة المحتملة ومدى احتمال حدوثها والموارد المتاحة لتعويض الخسارة حال حدوثها.

6- **المتابعة والمراجعة:** تضم عملية المتابعة والمراجعة نوعين من العمليات أولهما: التدقيق الذي يقوم به طرف خارجي على عمليات إدارة المخاطر وهو إما أن يكون مدقق داخلي مستقل أو من خلال محقق خارجي. والثاني المراجعة التي تقوم بها إدارة المخاطر على عملياتها.

7- **الاتصال والتشاور:** يتم الاتصال والتشاور مع أصحاب المصالح الداخلية والخارجية، في جميع مراحل إدارة المخاطر وذلك لوضع خطة تتضمن الإبلاغ عن العمليات والإجراءات المتعلقة بها من أجل إبلاغ أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى قيام دور المدقق الداخلي والخارجي بإعداد تقرير مبنيا على النزاهة والوضوح وأن يكون مدعما بالأدلة اللازمة ليتم إرساله إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا وكل من له مصلحة في ذلك.

المطلب الثالث: أدوار ومسؤوليات عملية إدارة المخاطر

جدول رقم 3-II: الأدوار والمسؤوليات عن عملية إدارة المخاطر

الاطراف المختلفة	دورها
مجلس الادارة	• اعتماد إستراتيجية إدارة الخطر بالمؤسسة أو الموافقة الرسمية عليها. • اعتبار الخطر جزءا من كل القرارات. • عمل مراجعة سنوية لتعاقدات أو ترتيبات المؤسسة للخطر.
لجنة ادارة الخاطر	• التأكد من أن المنظمة تدير الخطر بفعالية من خلال إستراتيجية إدارة الخطر وتقديم تقرير سنوي لمجلس الإدارة. • تعريف المخاطر الإستراتيجية التي تواجه المؤسسة وتقديم التوصيات لمجلس الادارة للتعامل مع هذه المخاطر.
المديرون	• التأكد من أن المخاطر تم إدارتها بفعالية في كل وظيفة والتقرير عن ذلك للجنة إدارة المخاطر. • التأكد من أن المخاطر تم تسجيلها في سجل الخطر وانه تم وضع أدوات الرقابة المناسبة الإدارة هذه المخاطر. • متابعة مستمرة لكفاءة و فعالية كل أدوات الرقابة المستخدمة والتقرير عن ذلك
العاملون	• ممارسة أعمالهم في ضوء إرشادات لجنة المخاطر مع الالتزام بكل أدوات الرقابة المحددة . • التقرير عن المخاطر التي تواجههم إلى مديرهم .
التدقيق الداخلي	• متابعة وفحص ما إذا كانت المخاطر تم تعريفها بكفاية وانه تم تسجيلها فيسجل الخطر. • متابعة كفاية وفعالية أدوات الرقابة المستخدمة . • تقديم النصائح و التوصيات للمديرين وللجنة إدارة المخاطر ومجلس الإدارة حسب الحاجة .

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معيار إدارة المخاطر

المبحث الثاني: مساهمة التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر

التدقيق الداخلي وعلاقته بإدارة المخاطر في كافة مراحله وعملياته يمثل مدخلا معاصرا يسمى التدقيق المبني على المخاطر، والذي يعد تطورا للدور التقليدي للتدقيق الداخلي وليس بديلا عنه، حيث عرف هذا الأخير على انه "نشاط تقويمي واستشاري يوفر ضمانات مستقلة وموضوعية تهدف إلى إضافة قيمة للمؤسسة والعمل على تحقيق أهدافها من خلال تقديم تأكيد معقول لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق على أن مخاطر المؤسسة تدار بفعالية من ناحية وتقديم النصائح والتوصيات اللازمة لتحسين عملية إدارة المخاطر من ناحية أخرى، ويلعب التدقيق الداخلي دورا جوهريا في إدارة المخاطر من خلال توفير أسلوب منضبط ومنهجي للتقييم المستمر والمساهمة الفعالة في تحسين إدارة المخاطر في المؤسسة، ويتمثل في أداء مجموعة من المهام و الأنشطة تشمل الفحص ، التقييم والتقرير والتوصية بتحسين كفاءة وفعالية عمليات وأنشطة إدارة المخاطر بالمؤسسة، وهذا ما أكده المعيار الدولي للأداء المهني للتدقيق الداخلي 1212 الصادر عن IIA ولجنة COSO 2010 بإصدار تقرير بعنوان "تعزيز إدارة مخاطر المؤسسة لتحقيق ميزة استراتيجية".

المطلب الأول: تدقيق إدارة المخاطر

يتم تقييم وتدقيق برنامج إدارة المخاطر من طرف قسم التدقيق الداخلي، وهذه العملية تشمل الخطوات التالية:

1- تدقيق أهداف وإجراءات إدارة المخاطر:تتمثل الخطوة الأولى في تقييم برنامج إدارة مخاطر ما في مراجعة سياسة إدارة المخاطر التي تنتهجها المؤسسة ا ومعرفة أهداف البرنامج، بعدها يتم تقييمها لتقرير مدى مناسبتها للمؤسسة ويشمل هذا التقييم عموما مراجعة الموارد المؤسسة المالية وقدرتها على تحمل الخسائر المعرضة لها ،و الهدف هنا هو تقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج متماشية مع موارد المؤسسة المالية وقدرتها على تحمل الخسارة .

2- التعرف على المخاطر التي تواجه المؤسسة : بعد الانتهاء من تحديد وتقييم الأهداف، تكون الخطوة التالية هي التعرف على أخطار المؤسسة الحالية وفي حالة إغفال و تجاهل المخاطر الرئيسية ينبغي على

التدقيق الداخلي أن يتعرف على المقاييس الممكن استخدامها للتصدي لها بأنسب البدائل أما في حالة عدم كفاية التصدي ينبغي التوصية بالتدابير التصحيحية.

3. تقييم قرارات التعامل مع كل خطر:

بعد أن يتم التعرف على المخاطر التي تواجه المؤسسة و قياسها يدرس المدقق الداخلي المداخل المختلفة الممكن استخدامها للتعامل مع كل خطر، وينبغي أن تشمل هذه الخطوة مراجعة تعامل المؤسسة مع المخاطر كقبول، تخفيض تجنب المخاطر كما ينبغي أن تدرس أيضا إذا ما كان أي من المخاطر المحتفظ بها يجب أن تحول أو يحتفظ بها.

4- تقييم تنفيذ تقنيات معالجة المخاطر المختارة

تتمثل في تقييم القرارات الماضية حول كيفية التصدي لكل تعرض و التحقق من أن القرار تم تنفيذه على أكمل وجه، وتشمل هذه الخطوة مراجعة كل من تدابير التحكم في الخسارة و تمويل الخسارة. كما أن المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي قد نصت في هذا الصدد في المعيار (رقم 2120 إدارة المخاطر) على ما يلي :

- على نشاط التدقيق الداخلي تقييم فعالية إدارة المخاطر وكذا المساهمة في تطوير إجراءات إدارة المخاطر.

- على نشاط التدقيق الداخلي تقييم التعرض للمخاطر المتعلقة بنشاط المؤسسات، العمليات التي تقوم بها المؤسسة ونظم المعلومات وهذا بتقييم:

- موثوقية وسلامة المعلومات المالية و التشغيلية؛

- فعالية و كفاءة العمليات؛

- حماية الأصول؛

- الامتثال للقوانين، الأنظمة والعقود.

5- التقرير والتوصية بإدخال تغيرات لتحسين البرنامج

عادة ما يتم إعطاء الصيغة الرسمية لإدارة المخاطر وهذا في صورة تقرير مكتوب يبين بالتفصيل نتائج التحليل وبطرح توصيات بإجراء تغيرات و تعديلات لتحسين برنامج إدارة المخاطر، ويرسل التقرير إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة، لجنة التدقيق وكذا المساهمين و أصحاب المصالح عند الضرورة.

الشكل التالي يوضح مراحل إدارة المخاطر وفق نموذج معهد المحققين الداخليين والشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم 2-II: يوضح نموذج معهد المدققين الداخليين لتسيير عملية ادارة المخاطر

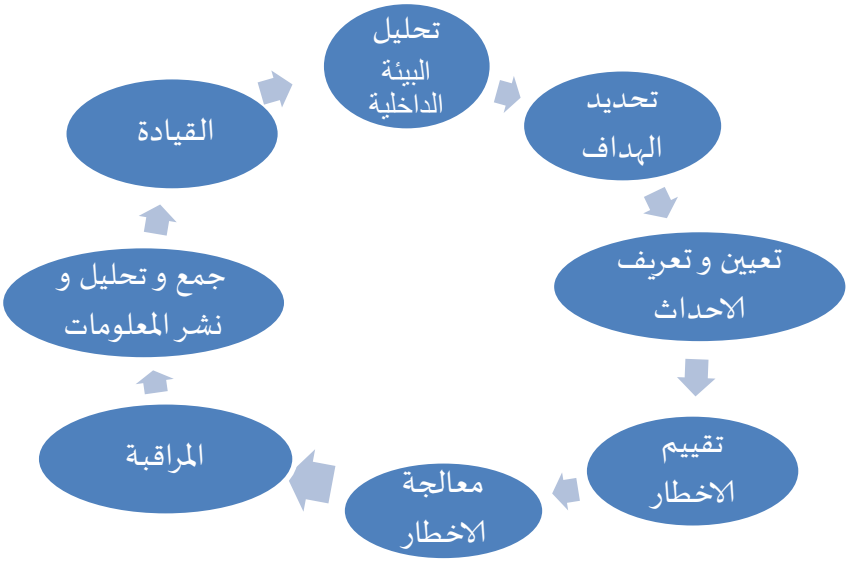

المصدر: بوزيدي لمجد، مرجع سابق، 152.

من خلال الشكل نلاحظ أن الخطة التي يرتكز عليها التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر تبدأ بتحليل البيئة الداخلية، وباستعمال تحليل swot الذي يقدم تحليل شامل لعناصر القوة والضعف والفرص والتهديدات.

جدول رقم II-4: تحليل البيئة الداخلية تحليل (swot)

عناصر القوة	عناصر الضعف
• الكفاءة المميزة • المصادر المالية المتاحة • مهارات تنافسية مميزة • معرفة جيدة بالمشترين • قيادة جيدة للسوق • نوعية عالية للمنتجات • امكانية متاحة لإجراء تحسينات على المنتجات	• عدم وضوح التوجه الاستراتيجي • الموقف التنافسي المتدهور • تسهيلات مهملة للعملاء • نقص الموهبة والخبرة • معدل انجاز ضعيف في تنفيذ الخطط • المعاناة من المشاكل العملية الداخلية • عدم القدرة على تحويل المتغيرات الضرورية في الإستراتيجية. • امكانية متاحة لإجراء تحسينات على المنتجات

المصدر: طارق عبد العال، إدارة المخاطر أفراد إدارات- شركات - بنوك"، مرجع سابق، ص 160 بتصرف

المطلب الثاني: التدقيق الداخلي وتقييم المخاطر

اهتمت المنظمات المهنية بالمخاطر التي تواجه المحقق الداخلي ،ففي سنة 1972 قام المعهد الأمريكي بإصدار النشرة رقم "1" المتعلقة بمخاطر التدقيق وأوضحت أن لها تأثير على طبيعة الفحص ، حيث أن نطاق الفحص يعتمد على دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، وهذا سيؤثر بلا شك على إجراءات التدقيق فكلما كانت الرقابة الداخلية قوية وصارمة كانت مخاطر التدقيق اقل ، وهذا هو هدف المدقق الداخلي التقليل من مخاطر التدقيق.

أولا : مخاطر التدقيق

تعرف مخاطر التدقيق على أنها "مخاطرة أن يعبر المحقق عن رأي التحقيق غير ملائم عندما تحتوي البيانات المالية عن أخطاء جوهرية وتعد مخاطر التدقيق دالة على مخاطر الأخطاء الجوهرية و مخاطر الاكتشاف".

1. **مخاطر الأخطاء الجوهرية :** هي عبارة عن مخاطرة أن تحتوي البيانات المالية على أخطاء جوهرية قبل إجراء عملية التدقيق، وتتألف من مخاطر ملازمة ومخاطر الرقابة: ,

✓ **المخاطر الملازمة :** هي قابلية حدوث خطا مادي يؤثر على رصيد حساب أو مجموعة معاملات متشابهة بشكل فردي أو عندما تدمج مع أخطاء في أرصدة أو مجموعات أخرى مع افتراض عدم وجود رقابة داخلية ذات علاقة .

✓ **مخاطر الرقابة :** عرفت بأنها الفشل إجراءات الرقابة الداخلية في منع أو اكتشاف خطا في رصيد حساب أو نوع معين من العمليات في الوقت المناسب ، بحيث يكون هذا الخطأ جوهريا إذا اجتمع مع خطا في أرصدة حسابات أخرى أو نوع أخر من العمليات .

وقد يقع المراجع في مخاطر الرقابة نتيجة لعدم تطبيقه الإجراءات تدقيق فعالة سواءا في مرحلة التخطيط أو التنفيذ

2- **مخاطر الاكتشاف** :وهي المخاطر بان إجراءات المدقق التحققية لا تكتشف وجود خطا في رصيد حساب أو مجموعة معاملات متشابهة قد تكون هامة بشكل فوري او عندما تدمج مع أخطاء في أرصدة أو مجموعات أخرى من العمليات.

وعليه فان الخطر النهائي لعملية التدقيق يطلق عليه أحيانا خطر التدقيق الممكن قبوله ، ويعتبر مقياسا المدى رغبة المدقق في قبول وجود تحريف جوهري في ضوء الأهمية النسبية بالقوائم المالية ، لأنه من الناحية العملية لا يمكن أن يكون أحد مكونات الخطر مساويا للصفر .

ثانيا : تقييم مخاطر التدقيق تختلف تقديرات المحققين لمخاطر التدقيق وذلك لاختلاف كفاءة وخبرة المدقق، اختلاف المدققين فيما يتعلق بعملية الدقة في العمل ، عدم وجود مقياس كمي رياضي مقبول من كل المدققين .

➢ **تقييم المخاطر الملازمة :** لا يمكن للمدقق التحكم فيها أو قياسها ، لذا يجد المدقق صعوبة في تقديرها نظرا لعوامل مثل سعر الصرف معدل الفائدة ،مدى نزاهة وموضوعية الإدارة .

➢ **تقييم مخاطر الرقابة :** نعني بها عملية تقييم فعالية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.

- **تقييم مخاطر الاكتشاف:** يتم تقديرها بناءا على تقدير مخاطر الرقابة، والمخاطر الملازمة حيث:

مخاطر الاكتشاف = مخاطر التدقيق المقبولة / المخاطر الملازمة. مخاطر الرقابة

المطلب الثالث: التدقيق الداخلي و دوره في إدارة المخاطر

إن الدور الذي يقوم به المدقق الداخلي مهم في تفعيل إدارة المخاطر، ويعد هذا الدور بمثابة ضمانات موضوعية تقدم إلى مجلس الإدارة بشان فاعلية أنشطة إدارة المخاطر في المؤسسة ، و التأكيد على أن مخاطر التدقيق تدار بشكل مناسب ،وان نظام الرقابة الداخلية يعمل بشكل فعال ،أشار معهد المدققين الداخليين إلى الأدوار التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها وهي:

- إعداد وتقييم الفحوصات الرقابية للوحدات؛

- القيام بمراجعة مستقلة للأنظمة في الوحدات للتأكد من أن الإجراءات الرقابية فعالة و تعمل بالشكل الصحيح؛

- تزويد إدارة مخاطر العمليات بنتائج فحوصاتها وأي ضعف أو نقص في هذه الإجراءات؛

- تضمين تقرير التدقيق عن أقسام المؤسسة المختلفة ملخص للبيئة الرقابية للوحدة بالاعتماد على فحص النظام و كذلك معيار التقييم؛

- التأكد من أن إدارة المخاطر بالمؤسسة تعمل بكفاءة عالية وتلبي المتطلبات العالمية و السلطات الرقابية بهذا الخصوص؛

- تخطي التدقيق الداخلي لمهامه التقليدية من فحص وتوكيد وتقييم، ليشتمل على الخدمات الاستشارية؛

- تولي إعداد خطة التدقيق على مختلف أقسام المؤسسة بالاعتماد على المخاطر و تصنيف الوحدات حسب معيار التقييم. وقد بين معهد المراجعين الداخليين الأمريكي الدور الرئيسي للتدقيق الداخلي فيما يتعلق بإدارة المخاطر في المؤسسة من خلال تقديم خدمات تأكيدية موضوعية للإدارة العليا و مجلس الإدارة ، و يتمثل في أمرين هما:

- تقديم تأكيد موضوعي بان مخاطر العمل الرئيسية تدار بشكل ملائم وصحيح؛

- تقديم تأكيد بان إطار إدارة المخاطر و الرقابة الداخلية يعمل بكفاءة و فعالية؛

كما حدد المعهد الإجراءات الرقابية الرئيسية والوقائية التي يمكن للتدقيق الداخلي أن يمارسها في إدارة المخاطر، و كذلك الإجراءات التي يجب أن يتجنبها وليست من اختصاصاته وتؤثر على استقلالية التدقيق الداخلي وموضوعيتها.

وهنا يمكن القول إن الإدارات مازالت هي المسؤولة عن إدارة المخاطر، وأن مهمة التدقيق الداخلي هي الدعم الإدارات في ذلك . ويمكن تلخيص دور المدقق الداخلي في الشكل التالي:

الشكل رقم 3-II: الأدوار المختلفة للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر

ليست من دور التدقيق الداخلي	الدور الوقائي و المنطقي للتدقيق الداخلي	الدور الجوهري للتدقيق الداخلي
- تحمل مسؤولية إدارة المخاطر لوحده، - تنفيذ إجراءات الاستجابة للمخاطر نيابة عن الإدارة، - اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستجابة للمخاطر، - إدارة التأمين على المخاطر - تنفيذ عملية المخاطر وإخضاعها لسيطرته .	- تطوير استراتيجية إدارة المخاطر للمصادقة عليها من مجلس الإدارة، - تأييد ودعم القائمين على إدارة المخاطر. - المحافظة على إطار عملية إدارة المخاطر وتطويرها . - تجميع التقارير المختلفة عن المخاطر، - ترتيب خطوات عملية إدارة المخاطر - مساعدة الإدارة	- تقديم تأكيد للمؤسسة حول فعالية عملية إدارة المخاطر، - تقديم تأكيد بأن تقييم المخاطر يتم بشكل صحيح، - تقييم عملية إدارة المخاطر ، - تقييم التقارير التي تحدد المخاطر الرئيسية، - مراجعة عملية إدارة المخاطر.

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا علىThe institue of internal auditor

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل يتبين أن الإحاطة بمعنى المخاطر يلعب دورا أساسيا وفعالا في تسيير المؤسسة الاقتصادية لذا وجب على هذه الأخيرة ضرورية الدراية الواسعة بجميع الجوانب التي تحيط بهذا المفهوم حتى تتمكن المؤسسة من التحكم الجيد بالخطر وما يمكن أن يترتب عنه ، وقد غذى هذا الاهتمام المتزايد بها الظروف الراهنة والتطورات السريعة ، هذه الظروف التي تعد المصدر الرئيسي لهذه المخاطر الشيء الذي فرض على المؤسسات ضرورة تبني خطة فعالة وتعتبر الخطوة الأولى في التعامل مع الخطر هي تحديد وتعريف الخطر ومسبباته .

تعد وظيفة التدقيق الداخلي جزءا مهما من نظام الرقابة الداخلية ، كما أن دوره تغير من التركيز على الجوانب المالية ليشمل الجوانب الإدارية بالإضافة إلى تقديم خدمات استشارية ، فرأي المحقق حول كفاية نظام الرقابة الداخلية أصبح مهما خاصة مع المستجدات التي ظهرت في المؤسسات الاقتصادية .

وباعتبار أن التدقيق الداخلي نشاط مستقلا و موضوعي صمم لإضافة قيمة للمؤسسة وتحسين أداء المؤسسات ومساعدتها في تحقيق أهدافها من خلال توفير أساليب رقابية و تحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر.

الفصل الثالث

مقارنة بين دراسات سابقة في مجال إدارة المخاطر

تمهيد:

يتضمن هذا الفصل عرضا للبحوث والدراسات السابقة العربية التي أتيح للطالب الاطلاع عليها، والتي تتناول المتغيرات التي لها صلة وثيقة بالدراسة الحالية ، وبعد عرضها ومن أجل معرفة علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة، سيتم تحليل هذه الدراسات من حيث الموضوعات والأهداف، التوصيات والنتائج.

المبحث الاول : الدراسات العربية :

1. دراسة إبراهيم رباح إبراهيم المدهون

1.1 عنوانها :

"دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة "مذكرة ماجستير، جامعة غزة الإسلامية، 2011.

2.1 اهدافها :

هدفت الدراسة إلى معرفة دور المدقق في تفعيل ادارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة

3.1 نتائجها :

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها :

وجود وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة، كما يدرك أهمية وجود نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي، وأهمية قيامه بمراقبة وتقييم نظام ادارة المخاطر القائم في المصرف.

كما توصلت الدراسة إلى أنه ليس من مهام التدقيق الداخلي تحديد المخاطر و انما يتمثل دوره في تقديم الاستشارات و التوصيات بشان ادارة المخاطر، ولا بد من وجود تنسيق بين التدقيق الداخلي وادارة المخاطر لضمان سير العمل بكفاءة في المصرف ليتمكن من القيام بأداء مهامه على أكمل وجه.

2 - دراسة شادي صالح البجيرمي:

1.2 عنوانها :

"دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر" مذكرة ماجستير ، تخصص محاسبة ،جامعة دمشق، 2010-2011.

2.2 أهدافها :

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة وظيفة المراجعة الداخلية في عملية ادارة المخاطر في المصارف في سوريا،

2. 3نتائجها :

ومن أهم نتائجها عدم اهتمام المصارف السورية بأهمية حصول عامليها في قسم التدقيق الداخلي على الشهادات المهنية الدولية في هذا المجال قلة الدورات التدريبية التي تتيح العاملين متابعة التطورات في مجال التدقيق وإدارة المخاطر. وأهم التوصيات ضرورة في المصارف لتساعدها في مواجهة الأزمات المالية المستقبلية والمحافظة على بقائها وضرورة اهتمام المصارف وبشكل كبير بعملية إدارة المخاطر لديها ومعرفة دورها البالغ في مواجهة مختلف المخاطر المحيطة بها.

3. دراسة مرابط نوال (2013)

1.3 عنوانها:

"دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية" مذكرة ماستر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

2.3 اهدافها:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك وبيان أهميته وأهدافه ومبادئه ومن ثم التطرق إلى دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية وأعدت استبانة خصيصا لهذا الغرض وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عدده (30) مدققا داخليا بالبنوك المتواجدة بورقة واستخدم نظام التسجيل الإحصائي (spss) في تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

3.3 نتائجها:

كانت أهم نتائج الدراسة كالتالي:

وجود وعي لدى المحقق الداخلي بأهمية دوره في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك، وأنه ليس من مهام المحقق الداخلي تحديد المخاطر وقياسها وإنما دوره يتمثل في تقديم الاستشارات والتوصيات بشأن إدارة المخاطر.

وقد خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات أهمها: ضرورة تنظيم البنوك دورات تدريبية للمدققين الداخليين في مجال تخصصهم وثانيا ضرورة اهتمام الإدارة العليا في البنوك بنشاط التدقيق الداخلي مما يساعد في تطوير هاته الوظيفة وتوفير الإمكانيات

والموارد اللازمة لتدعيم مكانتها في البنوك وأخيرا أوصت إلى استقلالية المدقق الداخلي.

4 - دراسة البرغوثي وجمعة (2007) :

1.4 عنوانها :

" دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية"

2.4 أهدافها :

هذه الدراسة إلى قياس مدى قيام المدققين الداخليين بدورهم في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية، من خلال عينة بلغت 138 مدقق داخلي.

3 . 4 نتائجها:

أوضحت النتائج أن المدققين الداخليين يقومون بدورهم في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية بمستوى عال، كما أن أفضل النتائج المتغيرات الدراسة كانت تلك المتعلقة بالتعرف على أنشطة الرقابة ومن ثم على بيئة الرقابة، وتحديد وتقييم المخاطر وإجراءات الاستجابة لها، ثم

إجراء الاتصالات الفعالة وتجميع المعلومات ، وأخيرا الإجراءات اللازمة لمراقبة فعالية إدارة المخاطر.

كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها، ضرورة إلزام الشركات الأردنية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة من قبل بورصة الأوراق المالية الأردنية بنشر تقرير مستقل عن إدارة المخاطر ضمن التقرير السنوي المنشور ، كما أوصت الدراسة إدارات البنوك التجارية الأردنية بضرورة الاهتمام بموضوع إدارة المخاطر وترجمة دلك عمليا للمساعدة في إضفاء المزيد من الثقة والاطمئنان للمستثمرين والأسواق المالية.

5 - دراسة محمد ، فضل عبد الكريم (2007)

1.5 عنوانها :

" إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية "

2.5 اهدافها :

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض التطور التاريخي لإدارة المخاطر ابتداء من مدرسة تخطيط الربح وانتهاء بالمعايير التي اقترحتها المؤسسات المالية الإسلامية.

3 .5 نتائجها :

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

تواجه المصارف الإسلامية نوعين من المخاطر: مخاطر مشتركة مع المصارف التقليدية ، ومخاطر إضافية نابعة من التزامها بالشريعة الإسلامية كالمخاطر التجارية المنقولة، ومخاطر فقدان الثقة، ومخاطر المؤشرات وغيرها..، وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها :

- تكوين لجنة الإدارة المخاطر من الإدارة العليا تحدد أهدافها بدقة ، وتضع برامجها وخططها بوضوح،وإنشاء وحدات بحوث وتحليل وتكنولوجيا من الدرجة الأولى في مجال إدارة المخاطر، وتكوين محافظ استثمارية تتسم بتنوع الأصول وسيولتها.

المبحث الثاني : الدراسات الاجنبية :

1- دراسة Institute of internal auditors (2011)

1.1عنوانها :

(internal auditing rôle in risk management)

2.1 اهدافها :

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور المدقق الداخلي في تفعيل أداء إدارة المخاطر من خلال تحليل الدور الواجب القيام به والوسائل المستخدمة لتفعيل أداء إدارة المخاطر. وقد بلغت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم إعداد استبانة وتوزيعها بالتنسيق بين المعهد في كل من الولايات المتحدة وايرلندا وبريطانيا،

3.1نتائجها :

وكانت النتائج : هناك دورمهم للمدققين الداخليين في إدارة المخاطر ووجود فهم سليم لمفهوم إدارة المخاطر من قبل الإدارة يساعد المدقق فيفهم خطة التدقيق التي تراعي منهج التدقيق القائم على إدارة مخاطر الأعمال .

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها : ضرورة تطوير مهارة المدقق الداخلي لتمكينه من تقديم استشارات وتوصيات بشان تطوير وإدارة المخاطر للمؤسسات المالية والمصرفية.

2- دراسة (William assesement (2003

1.2عنوانها :

(Risk management processus and auditing risk)

تطرقت هذه الدراسة إلى دور وظيفة التدقيق الداخلي في إضافة قيمة المشروع، من خلال تأكيدها على عملية التقييم الذاتي للمخاطر،

2.2 نتائجها :

أكدت الدراسة أن توفير فريق من الأشخاص يركزون على التقييم الذاتي للمخاطر يساهم

في الحد منها، وهذا يتطلب زيادة وعي الإدارة بتأثير المدققين في تحقيق الأهداف المرسومة للمشروع عند التخطيط للرقابة على على المخاطر.

ومن التوصيات في هذه الدراسة :

ضرورة الاهتمام بقسم التدقيق الداخلي لما لها من أثر كبير في تخفيض معدل

المخاطر إلى ادني حدودها من خلال تحليل التقارير الصادرة منه والتي تعطي القدرة على التنبؤ وقياس وتحليل المخاطر.

3- دراسة : Beaslay and author (2006)

3. 1عنوانها :

« the impact of entreprise risk management on the internal audit fonction >>

3-2 أهدافها :

هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير إدارة المخاطر على مهام المدقق الداخلي ، حيث تناولت بالتحليل والمناقشة دور إدارة المخاطر وتأثيرها على المدقق الداخلي والعوامل المؤثرة فيها،

3-3 نتائجها :

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

• هناك تأثير الإدارة المخاطر على التدقيق الداخلي ويزداد هذا التأثير عند وجود إطار متكامل لإدارة المخاطر بالمؤسسة، مهام التدقيق الداخلي في القطاع المصري تكون أكثر عرضة للتأثير بإدارة المخاطر منغيرها.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها :

•ضرورة وجود نظام متكامل لإدارة المخاطر في المؤسسات، وضرورة وجود علاقة بين إدارة المخاطر وبينا التدقيق الداخلي لخدمة أهداف المؤسسة لضمان تحقيقها.

4- دراسة Institute of internal auditors (2004)

4. 1عنوانها :

<< the role of internal auditing in entreprise wide risk management >>

4. 2 أهدافها :

هدفت هذه الدراسة من خلال البحث والتحليل إلى بيان دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسات.

وتوصلت إلى أن إنشاء وتشغيل نظام إدارة المخاطر هي مسؤولية الإدارة، وان هناك دور جوهري للمدقق الداخلي

فيما يتعلق بتقديم ضمانات للإدارة بفعالية نظام إدارة المخاطر.

كما توصل الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها :

•يتوجب على المدقق الداخلي المحافظة على استقلالية وموضوعية عند أدائه لمهامه التأكيدية والاستشارية تطبيقا لما دعت إليه المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي .

5- دراسة dobler (2003)

5-1عنوانها :

" تدقيق الشركات وإدارة المخاطر- دراسة تحليلية انتقادية للشركات الألمانية "

في عام 1998 اجبر المشرع الألماني الشركات المحدودة العامة على اعتماد نظام يعتمد على اكتشاف المخاطر المحيطة بالشركات في مرحلة مبكرة ، حيث طلب من المدققين تدقيق القوائم المالية الدورية والى فهم هذا النظام الجديد المبتكر دوليا والعمل به، فهو مصمم لاتخاذ إجراءات وقائية لمنع حدوث المخاطر واكتشاف حدوثها في وقت مبكر في حال حدوثها. قام الباحث لفهم هذا المفهوم العالمي من وجهة نظر ألمانية بالاقتراب والبحث في مفهوم التدقيق ودوره في إدارة المخاطر المحيطة، كما بحث في أمورها التشريعية والمهنية.

المبحث الثالث : التعليق على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتبين أنها ألقت الضوء بالتحليل والمناقشة على الدور المهم الإدارة المخاطر في المؤسسات و الشركات والتي تتميز بوجود مخاطر عالية، كما تناولت الدور الفعال للتدقيق الداخلي في إدارة وتحديد المخاطر التي تتعرض لها.

وتأتي هذه الدراسة لتقدم تحليلا معمقا حول دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر من خلال تحليل الدور المنوط بإدارة التدقيق الداخلي من جميع جوانبه الفنية ووسائل متابعة وتقييم تلك المخاطر ، واليات مواجهتها بهدف الحد من آثارها السلبية، و بالتالي فان هذه الدراسة تتميز عن الدراسات السابقة بأنها تأخذ بعدا تطبيقيا بتسليطها الضوء على دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البيئة الجزائرية التي تتميز بوجود مخاطر عالية مما يعزز تحقيق أهداف البحث من تقييم دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر ، كما تميزت هذه الدراسة بأنها تناولت جانبا من الشرح والتفصيل للأدوار التي يجب على المدقق الداخلي القيام بها في عملية إدارة المخاطر، وقدمت شرحا وافيا لجميع الجوانب المتعلقة بالجانب النظري من الموضع الذي أهملته الدراسات السابقة.

واستعراض الباحثين معظم الدراسات السابقة التي تناولت مفهوم التدقيق الداخلي الحديث بعد تعريف عام 2001 الصادر عن معهد المدققين الداخليين الأمريكي والدي بين الدور الأساسي للتدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر، حيث كونت من خلال هذه الدراسات إطارا معرفيا كاملا حول موضوع البحث ليتم الانطلاق منه كأساس لإعداد الدراسة و الوصول إلى النتائج.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

تولي المؤسسة الاقتصادية اهتماما كبيرا لحماية ممتلكاتها وبالتالي ضمان بقائها واستمراريتها، وحتى تقوم بمتابعة كل أنشطتها ومهامها وجب عليها الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي، بهدف حماية أصولها وزيادة الموثوقية بالقوائم المالية ومراجعة مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين داخلها، ويعتمد المدقق الداخلي في أداء عمله على مجموعة من المعايير الدولية التي أقرها معهد المدققين الداخليين.

1. نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا للموضوع واختبارنا لمدى صحة الفرضيات توصلنا إلى النتائج التالية:

- وجود وعي للمحقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر؛
- الدور الجوهري للمدقق الداخلي الذي يكمن في تقديم ضمانات للإدارة بفعالية نضام إدارة المخاطر؛
- يوفر المدقق المعلومات الكافية واللازمة لإدارة المؤسسة وهذا من أجل أخذ التدابير اللازمة والكافية من أجل مواجهة مختلف الأخطار المحدقة بالمؤسسة؛
- ضرورة إنشاء قسم للتدقيق الداخلي داخل المؤسسة وهذا من أجل تسيير المخاطر والتعامل معها بحنكة؛

2. التوصيات:

- ضرورة اهتمام الإدارة العليا في البنوك بنشاط التدقيق مما يساعد على تطوير هذه الوظيفة؛
- ضرورة توفير الموارد المالية والبشرية الكافية لدعم وتجسيد التدقيق الداخلي؛
- ضرورة عقد دورات تدريبية للمدقين الداخليين لاكتسابهم المعرفة الكافية بمعايير المهنة؛
- ضرورة وجود علاقة بين إدارة المخاطر وبين التدقيق الداخلي لخدمة أهداف المؤسسة وضمان تحقيقها؛
- ضرورة الاهتمام بقسم التدقيق الداخلي لما له من أثر كبير في تخفيض معدل المخاطر إلى أدنى حدوده من خلال قياسه وتحليله لهذه المخاطر؛
- ضرورة اهتمام البنوك التجارية بدعم نظام الرقابة الداخلية لإدارة المخاطر بأنواعها.

3. أفاق الدراسة:

- مدى تأثير قيام المدقق الداخلي بمهام ادارة المخاطر على استقلاليته.
- مدى التنسيق بين التدقيق الداخلي وادارة المخاطر ودوره في تحقيق الاهداف .
- تدقيق عمليات ادارة المخاطر و دورها في تحسين اداء المنشاة .

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع:

1-المراجع باللغة العربية :

[1]ناصر دادي وعبد الرحمن بابنات،التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،دار المحمدية العامة، الجزائر 2008،ص8.

[1]خالد أمين عبد الله،علو تدقيق الحسابات(الناحية النظرية و العلمية)،الطبعة الأولى،الجامعة المفتوحة طربلس،2003،ص21.

[1]حازم هاشم الالوسي،الطريق إلى علم المراجعة و التدقيق(المراجعة نظريا)،الطبعة الأولى،الجامعة المفتوحة طربلس ،2003،ص21.

[1]احمد حلمي جمعة،المدخل الحديث لتدقيق الحسابات،الطبعةالأولى،دار الصفاء للنشر و التوزيع،عمان،الأردن،2000، ص 7.

[1]ادريس عبد السلام الشتوي،المراجعة معايير و إجراءات،دار النهضة،بيروت،لبنان،1996،ص14-15.

[1]نبيل حمادي،التدقيق الخارجي كألية لتطبيق حكومة الشركات (دراسة حالة مجمع صيدال بالجزائر العاصمة)،رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشودة،الشلف جامعة حسيبة بن بوعلي،2008،ص39.

[1]محمد سمير الصبان،الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية والممارسة، الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،1993ص17

[1]طواهر محمد التوهامي، ومسعود صديقي،المراجعة وتدقيق الحسابات (الأطر النظري و الممارسة التطبيقية)،الطبعة الثانية،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،2005،ص9.

[1]إيهاب نظمي إبراهيم،التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطوير ،الطبعة الأولى،مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع،الإسكندرية،مصر ،2009، ص17.

[1]نواف محمد،عباس رماحي ، مراجعة المعاملات المالية، الطبعة الأولى،دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن،2009،ص15.

قائمة المراجع:

[1] مصطفى يوسف كافي،تدقيق الحسابات في ظل البيئة الإلكترونية و اقتصاد المعرفة ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى

[1] يوسف محمد جربوع،مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق،الوارق للنشر و التوزيع،عمان،الأردن،2000 ،ص6.

[1] زاهدة توفيق سواد،مراجعة الحسابات و التدقيق،الطبعةالاولى،دارالراية،عمان،الأردن،2009،ص218.

[1] سامي محمد الوقاد، لؤى محمد وديان ، تدقيق الحسابات ،ط1 مكتبة المجمع العربي للنشر و التوزيع ،عمان الأردن 2010،ص39-40.

[1] ناصر مرادو أخرون،مهنة التدفيق في ظل النظام المحاسبين المالي الجزائري، ملتقى حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية و المشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات ، خلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة عمار تلجي،الأغواط،2013،ص11.

[1] عماري سمير،ديلميعمر،دور المراجعة الخارجية في ضمان مصداقية المعلومة الحسابية ،ملتقى حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية،و المشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة عمار تليجي بالأغواط2013.ص10.

[1] رغدة ابراهيم عوض المدهون،العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي و الخارجي في المصارف و أثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية و تخفيض تكلفة التدقيق الخارجي ،رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية غزة،فلسطين،2014،ص20.

[1] شعباني لطفي ، المراجعة الداخلية مهمتها و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة،دراسة حالة تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سوناطرك ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ،2004،ص69.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد3،القانون 01/88 الصادر بتاريخ 1988/1/12.

[1] محمد السيد سرايا،أصول و قواعد المراجعة و التدقيق الشامل،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،مصر ،2007،ص126.

قائمة المراجع:

[1]فتحي رزق السوافيري و اخرون (الإتجاهات الحديثة في الرقابة و المراجعة الداخلية)،دار الجامعة الجديدة للنشر ،مصر ،1998،ص25.

[1]نظمي إيهاب،هانيالعزب،تدقيق الحسابات ،(الأطر النظري)،ط1،دار واؤل للنشر،الأردن،2012ص12.

[1]عبد الباسط احمد الخيسي،،مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي و الإداري في هيئات الحكم المجلي بقطاع غزة ،رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل،الجامعة الإسلامية ،غزة فلسطين،2013،ص35.

[1]إياد سعيد محمود الصوص،مدى فاعلية دور لجان المراجعة الإسلامية ،رسالة ماجيستر في المحاسبة ،الجامعة الإسلامية ،غزة فلسطين،2012،ص52..

[1]كمال سعيد محمد سعيد كمال النونو،مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة ،رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل،الجامعة الإسلامية،غزة،فلسطين،2009،ص24.

[1]عبد الله بن صالح،دراسة تحليلية تقييمية لواقع إصلاح مهنة المراجعة بالجزائر ومدى توافقها مع معايير المراجعة الدولية،ملتقى حول تأهييل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية و المشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات،جامعة تليجي،الأغواط،2013،ص2.

[1]أحمد قايد نور الدين، بروية إلهام،تأهيل مهنة التدقيق في الجزائر في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي،ملتقى حول تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية و المشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات ،جامعة عمار تليجي،بالأغواط،2013،ص6.

[1]عبد أحمدأبوبكر ،وليد إسماعيل السبفر،إدارة الخطر و التأمين،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ،عمان ،الأردن،2009،ص26.

[1]بكري علي حجاج،دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة الإقتصادية في منظمات الأعمال،المجلة العلمية لكلية التجارة ،جامعة

قائمة المراجع:

[1]طارق عبد العال حماد ،حكومة الشركات ،تطبيقات الحكومية في المصارف، الدار الجامعية عين الشمس،مصر،2005،ص251.

[1]عيد العال حماد، إدارة المخاطر أفراد-إدارات-شركات- بنوك،الدار الجامعية عين الشمس ،مصر،2003،ص51.

[1]خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي، دار الراية للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ،2013،ص574-(بتصرف)

2-المراجع باللغة الفرنسية :

[1]Lionolcolline&Gérard valine audite et control interne 3eme édition paris économie paris 1986 p05

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وكيفية إدارتها للمخاطر التي تواجهها وصولا إلى توضيح الدور الذي يساهم به التدقيق الداخلي في التحكم في هذه المخاطر.

كانت أهم النتائج التي توصلنا إليها أن التدقيق الداخلي وظيفة ضرورية في المؤسسة، يعمل على تدعيم نظام الرقابة الداخلية، وأن للتدقيق الداخلي دورا استشاريا بشأن إدارة المخاطر.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي - إدارة المخاطر

Summary

The aim of this study is to identify the internal audit situation in the Algerian economic institution and how to manage the risks it faces.

Our main findings were that internal auditing is an essential function of the organization, strengthening the internal control system, and that internal audit has an advisory role on risk management.

Keywords: Internal Audit – Risk Management